الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry Of High Education And Scientific Research

جامعـــة محمد البشيـــر الابراهيمـــي برج بوعريريج

University Of Mohamed El Bachir El Ibrahimi-BBA

كلية الحقوق و العلوم السياسيـــة

Faculty Of Law And Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في القانون

تخصص: قانون أعمال

الموسومة بـــ :

التنظيم الجديد لقواعد الإنكوترمز 2020

من إعداد:

- بورنان ياسر
- حجازي محمد

إشراف الأستاذة:

بلقمري ناهد

لجنـــة المناقشـــــــــة:

الاسم واللقب	الرتبـــــة	الصفة
رمضاني مريم	أستاذ محاضر قسم _ب_	رئيسا
بلقمري ناهد	أستاذ محاضر قسم _ب_	مشرفا
طاجين نسيمة	أستاذ مساعد قسم _أ_	ممتحنا

السنة الجامعيـــــة: 2022م/2023م

*الملحق بالقرار رقم ...1082... المؤرخ في ...27 ديسمبر 2020...
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بوزنادن ياسين ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 187158864 الصادرة بتاريخ 26 أوت 2018

المسجل(ة) بكلية / الحقوق والعلوم السياسية جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

والمكلف(ة) بانجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: .....

التنظيم الجديد لقواعد الانوتر مس 2020

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/22

توقيع المعني (ة)

ملحق بالقرار رقم ...1082... المؤرخ في ...27 ديسمبر 2020...
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): حجازي محمد ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ...طالب.....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 100450945 الصادرة بتاريخ 07 أفريل 2016

المسجل(ة) بكلية / الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

والمكلف(ة) بانجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: .....

التعليم الجديد لقواعد الانكوتيرمز 2020

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2023/06/22

توقيع المعني (ة)

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له على فضله، وعلى توفيقه لنا في إنجاز هذه المذكرة.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة " بلقمري ناهد " على كل ما قدمته لنا من نصائح وتوجيهات، حرصا منها على إنجاز هذه المذكرة وتقديمها بالصورة المطلوبة فجزاها الله خيرا وأدامها ذخرا للأمة.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساعد وقدم لنا يد المساعدة في إنجاز هذه المذكرة سواء من قريب أو بعيد.

اهداء

الحمد لله تعالى أن أعانني ووفقني لإنجاز هذا العمل وإتمامه فالحمد لله رب العالمين.

أما بعد، اهدي بحثي المتواضع إلى من يعجز الفعل والقول عن رد جميليهما الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما،

إلى رفاق الدرب والمشوار الجامعي،

إلى كل الأهل والأحبة،

اهدي هذه المذكرة لكل من ساندني فيها ولو بحرف وخاصة للأستاذة بلقمري ناهد .

والحمد لله الذي وفقني لهذا.

حجازي محمد.

اهداء

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال كذلك وأولهم ووالدي.

لكل رفاق المشوار الدراسي.

لكل طاقم كلية الحقوق من أساتذة ومشرفين.

لكل من أعاننا في إكمال هذه المذكرة.

اهدي هذه المذكرة لأستاذة بلقمري ناهد وعلى كل المجهود الذي بذلته معنا.

ياسر بورنان.

قائمة المختصرات:

ج.ر.ج.ج.د.ش: الجريدة الرسمية للجمورية الجزائرية الديمراطية الشعبية.

ب.س.ن: بدون سنة نشر.

ص.ص: من الصفحة إلى الصفحة.

EXW: ex works

FCA : franco transporteur

FAS :franco le long du navire

FOB :franco bord

CFR :cout et fret

CIF : cout et assurances et fret

CPT : port paye jusqu' au lieu de distination

CIP : paye et assurance comprise jusqu'au point de destination

DAT : rendu au terminal

DAP : rendu au lieu de destination

DDP : rendu et droit acquittes

مقدمة

مقدمة

أضحى التعامل بمصطلحات التجارة الدولية بين دول العالم أمر لابد منه في مختلف التعاملات التجارية والاقتصادية الدولية. فبتطور حاجيات الإنسان زادت الحاجة إلى استعمال طرق ووسائل تسهل التعاملات الاقتصادية والتجارية في دول العالم، فلا وجود لتجارة حقيقية إلا إذا كانت عمليات التبادل السلعي والخدمي مفتوحة نحو دول العالم أجمع، وتتجسد هذه العمليات بتبادل الخدمات والسلع عبر الحدود الإقليمية.

وقد ظهر هذا الاتساع الاقتصادي نتيجة لبروز قوة اقتصادية هائلة منذ بداية الثورة الصناعية في أوربا، والملاحظ في تلك الفترة حدوث توسع في المجال الاقتصادي والتجاري على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي كما برزت عوامل أخرى أدت إلى ازدياد الاهتمام بالمعاملات التجارية الدولية وحرص الدول على ضبط هذه المعاملات وتسهيل التعامل بها.

لكن نتيجة لكثرة التعامل التجاري بين الدول فيما بينهم أدى ذلك إلى قلقها بخصوص هذا الجانب من التجارة نظرا لاختلاف العادات والأعراف التجارية السائدة بين الدول، ونتيجة لهذا ظهر ما يسمى بالإنكوترمز أو مصطلحات التجارة الدولية وذلك من أجل توحيد قانون أو كتاب واحد يعمل على توحيد كل الدول وتطبقه دون ظهور مشكلة اختلاف العادات والتقاليد وكذا لأعراف التجارية في التعاملات التجارية بحيث تصبح الفاصل بين طرفي التعاقد ويتفادى بها مشكلة تنازع القوانين. ذلك لأن استقرار هذه التعاملات التجارية بين الدول ما هو إلا طريقة للسعي للسلام بينهم، وقد حرصت غرفة التجارة الدولية على صياغة قواعد متعلقة بالمبادلات التجارية الدولية، وذلك بهدف توضيح المصطلحات التجارية الدولية، حيث تشتمل هذه القواعد على مجموعة من العقود مختصرة في رموز الأحرف الأولى لها، وتدل على الشروط المتفق عليها، كما أنها تحدد التزامات كل من المصدر والمستورد، ففي كثير من الأحيان يصعب فهم معنى الالتزامات التي ترتبها وكذا طرق توظيفها.

ومن جهة أخرى نظرا للتطورات الحاصلة في وسائل نقل البضائع وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والتجارية، فقد سعت غرفة التجارة الدولية من خلال بذل جهود لوضع قواعد التجارة على المستوى الدولي وإحداث تعديلات عليها حيث تتماشى مع الظروف المستجدة، حيث عرفت هذه المصطلحات تعديلات خلال السنوات: 1953 و1967 و1976 و1980 و1990 و2000 و2010 و2020.

وبالتالي فظهور هذه القواعد كان بسبب تباين القواعد الداخلية للدول، فيقع احتمال الوقوع في الأخطاء ويتباين تفسير الشروط الدولية للبيع، وهنا تظهر أهمية هذه القواعد التي توحد تعاريف وتخص بعض التزامات عقود البيع والتقليل من نسبة حدوث إشكالات في تفسير هذه القواعد في مختلف الدول.

وبالنسبة للجزائر فتعد بلدا يمتد طول ساحله إلى حوالي 1200 كلم وهذا يجعله موقع ممتاز ويساهم في التجارة الخارجية من خلالها موانئه التي تتم عبرها صادراتها وارداتها، فالنقل البحري للبضائع يشكل وسيلة رئيسية لنقل البضائع.

كما أن هذا التطور يعد طريقا لتكريس أهم المبادئ التي جاءت بها الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وهذا ما جسده تعديل القانون البحري الجزائري الذي تم بموجب القانون رقم 98-05 المؤرخ في 1998/06/25 وذلك من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي وتسهيل الاستيراد والتصدير التي تتم عبر الموانئ الجزائرية.

وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى نجحت قواعد الإنكوترمز إصدار 2020 في تنظيم المبادلات التجارية الدولية؟

وتنطوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات كالتالي:

- ما المقصود من قواعد لإنكوترمز ؟
- فيما تتمثل التعديلات الجديدة التي أضافتها غرفة التجارة الدولية في إصدار 2020 لقواعد الإنكوترمز؟

- إلى أي حد يمكن للتعديلات الجديدة لمصطلحات التجارة الدولية أن تنظم التزامات كل من البائع والمشتري في المبادلات التجارية ؟
- ما موقف المشرع الجزائري من قواعد الإنكوترمز ل2020.
- كيف طبقت قواعد الإنكوترمز في الجزائر؟

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه ذو مكانة مهمة جدا في المبادلات التجارية الدولية، وتظهر في المبادلات بين طرفي العقد و تحديد مسؤوليات كل من البائع والمشتري زيادة على ذلك تنظيم التعاملات وتسهيلها.

كما أن الموضوع يتعلق بتوحيد قواعد للتجارة الدولية وهو ما يخدم مصالح الدول ويخفف من الصراعات التي قد تحدث نتيجة الاختلاف في الأعراف والتقاليد.

كما يلعب تطور هذه المصطلحات دورا كبيرا في دراستنا له حتى نعرف كل واردة الواقعة فيه وتأطير مراحل حركة المبادلات بين السلع والخدمات وكذا البضائع لتبيان كيفية تحويلها من البائع إلى المشتري، قصد تسهيل عملية المبادلات.

ومن جهة أخرى تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المفاهيم التي وردت في هذا الموضوع، ومعرفة أهم التصنيفات لقواعد الإنكوترمز وكذا تطوره التاريخي.

بالإضافة إلى الإشارة إلى التعديلات الأخيرة التي جاءت في إصدار 2020.

ومن جهة أخرى تبيان موقف المشرع الجزائري بخصوص موضوع قواعد الإنكوترمز و مدى استعمالها وتطبيقها في القانون الجزائري.

وبالنسبة لأسباب اختيار هذا الموضوع فقد تم التطرق إليه كونه مرتبط ارتباطا وثيقا بالتخصص الذي ندرسه، ورغبتنا الشخصية في البحث في إطار هذا الموضوع حتى نستفيد منه ونفيد به.

أما الدراسات السابقة فقد تم التطرق لهذا الموضوع في بعض الدراسات من بينها

دراسة مروك أحمد حول مستجدات قواعد الإنكوترمز (نسخة 2020) وتطبيقاتها في القانون الجزائري، حوليات جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، المجلد 36، العدد 03، سبتمبر2022.

وقد تم طرح الإشكالية التالية: هل يمكن اعتبار قواعد الإنكوترمز أعرافا تجارية قديمة تمت صياغتها في شكل قواعد قانونية جديدة ؟

و تهدف هذه الدراسة لمعرفةالصيغ التجارية الدولية إلى إرساء قواعد دولية توضح المعنى الحقيقي والدقيق لأهم التزامات الأطراف في عقود التجارة الدولية من خلال المصطلحات التي يتم توظيفها عند إبرام العقود الدولية.

وقد تم التوصل إلى: أن النص في نسخة الإنكوترمز 2020 على إمكانية استعمال المصدر والمستورد لقدراتهما الخاصة في النقل من بواخر وطائرات وغيرها دون اللجوء إلى طرف ثالث كما كان الأمر سابقا، سعود عليهما بالفائدة. كما أظهر أن التعديل الأخير مس وأزال قاعدة DAT التي كانت تعني التسليم في المحطة الطرفية فقط، كان حاسما من حيث أن قاعدة DPU الجديدة حددت مكان محدد لتفريغ البضاعة القادمة بما فيها المحطة الطرفية.

- دراسة خلخال جوهر، "قواعد الإنكوترمز وتطبيقاتها على النقل البحري للبضائع في الجزائر"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، العدد11، سبتمبر 2018.

وقد طرحت الإشكالية: ما هو دور المصطلحات التجارة الدولية في تنظيم عملية النقل البحري ؟ و حول ما هي مصطلحات التجارة الدولية في تنظيم استيراد وتصدير البضائع من والى الجزائر؟

وبالنسبة للهدف من هذه الدراسة فقد كانتبيان مسعى الجزائر من خلال تنظيم تجارتها الخارجية ومحاولة الاستفادة من مكاسبها.

وقد تم التوصل إلى: أن مصطلحات التجارة الدولية كانت نتاج التطورات الحديثة في العلاقات الدولية، والذي أدى إلى العلاقات القانونية وتشابكها

- توام زاهية، رزاي سعاد، مصطلحات التجارة الدولية " الإنكوترمز". قراءة في إصدار 2020، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر،المجلد 04، العدد 01، جوان 2021.

قد طرحت الإشكالية التالية: فيما تتمثل مصطلحات التجارة الدولية ؟ وما هي أهم التعديلات التي تضمنها التعديل الأخير.

أما هدفها من خذه الدراسة كان التركيز على التعرف على أهم تعديلات التي مست إصدار 2020.

بينما توصلت من خلال هذه الدراسة إلى أن مصطلحات التجارة الدولية تمثلت في تعداد أهم التعديلات هذا الإصدار الجديد.

- منال قاسي، فعالية قواعد الإنكوترمز 2010 في تنظيم عقود البيع الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون الدولي العام والخاص، جيلالي سميرة، كحلولة محمد، "تطورات قواعد INCOTERMS 2010 مواكبة لمستحدثات النقل، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الحادي عشر سبتمبر 2018، 2018/06/13.

كما طرحت الإشكالية التالية: : ما مدى فعالية قواعد الإنكوترمز 2010 في تنظيم عقود البيوع الدولية ؟

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في إظهار أهمية تنظيم قواعد الإنكوترمز.

أما النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة تكمن في أن قواعد الإنكوترمز تلعب دور مهم في توحيد وتنظيم البيوع الدولية وبذلك الحد من النزاعات بين طرفي العقد.

وقد اتبعنا المنهج الوصفي من خلال عرض الإطار المفاهيمي لقواعد الإنكوترمز، إضافة إلى إظهار الأساسيات التي تقوم عليها مصطلحات التجارة الدولية كوظائف قواعد

الإنكوترمز وعناصره، وقد استخدمنا الجانب التحليلي حيث تم الربط بين مختلف الإصدارات خاصة الإصدار قبل الأخير، والتطرق إلى النصوص القانونية وما سنه المشرع الجزائري في هذا الجانب، كما تم استخدام المنهج التاريخي كمنهج مدعم عند تبيان المراحل التاريخية لتطور قواعد الإنكوترمز.

وللإجابة على الإشكاليات المطروحة وتحقيق الأهداف المسطرة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى مفاهيم تنظيمية لمصطلحات التجارة الدولية من تعاريف وخصائص وشروط تنظم قواعد الإنكوترمز وهذا ضمن المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه أساسيات قواعد الإنكوترمز التي تتمثل في وظائف قواعد الإنكوترمز وعناصره وكذا تطوره.

فيما يخص الفصل الثاني فإننا بصدد دراسة التعديلات التي وردت في مجال قواعد الإنكوترمز وهذا ضمن المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيتعلق بمدى استعمال المشرع الجزائري لقواعد الإنكوترمز وتطبيقها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لقواعد الإنكوترمز

تمهيد للفصل:

تم إصدار قواعد التجارة الدولية الإنكوترمز من قبل غرفة التجارة الدولية بفرنسا، حيث كان إصدارها الأول سنة 1936 وبقيت غرفة التجارة الدولية تجدد مصطلحات التجارة الدولية كل عشر سنوات تقريبا، استجابة منها للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

فعلى الرغم من اختلاف المعلومات حول قواعد لإنكوترمز فإن النتائج متطابقة حول موضوع البحث، حيث تم تحديد ماهية قواعد لإنكوترمز (المبحث الأول)، وتبيان أساسيات حول قواعد لإنكوترمز (المبحث الثاني)

المبحث الأول

ماهية قواعد الإنكوترمز:

أدى اتساع أفق المبادلات التجارية الدولية في العالم إلى ظهور الحاجة لمصطلحات تجارية تنظم المبادلات في البضائع بين الدول وهي ما يسمى بمصطلحات التجارة الدولية، وهذا ما نحن بصدد طرحه في دراستنا.

في إطار الحديث عن هذه المصطلحات سنتطرق إلى مفهوم قواعد الإكوترمز (المطلب الأول)، ثم إلى تطور قواعد الإنكوترمز (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم قواعد الإنكوترمز.

إن الإشارة إلى مفهوم قواعد الإنكوترمز يتوجه بنا إلى معرفة مختلف التعاريف التي جاءت حول هذه القواعد (الفرع الأول)، وهو ما سيحدد الخصائص المنظمة لهذه القواعد والتي ستكون العنصر المكون للفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف قواعد الإنكوترمز وأهميتها في تنظيم التجارة الدولية.

تتعدد مفاهيم الموضوع المطروح هو مصطلحات التجارة الدولية كونها تصب في حيز واسع من المفاهيم كما تتباين التعاريف بين الباحثين، لذا سنذكر منها ما يلي:

أولا: تعريف قواعد الإنكوترمز.

الإنكوترمز أصدرتها غرفة التجارة الدولية بباريس...يطلق عليها في اللغة العربية " المصطلحات التجارية الدولية "

والإنكوترمز من حيث المبدأ هو عبارة على رمز يتكون من ثلاثة أحرف مختلفة باللغة الإنجليزية. فعلى سبيل المثال نجد قاعدة DAP(Delivered at Place) Mمكونة من ثلاثة أحرف تعني " التسليم في المكان".

وقد عرفتها غرفة التجارة الدولية على أنها: " قواعد تحدد مسؤوليات كل من المشتري والبائع في تسليم البضائع في إطار عقد البيع، فهي قواعد رسمية تحدد كيفية توزيع

التكاليف والمخاطر بين الأطراف، فقواعد الإنكوترمز تدرج بانتظام في قلب عقود البيع على المستوى العالمي، وأصبحت يوما بعد يوم جزء أساسيا في اللغة التجارية."[1]

وقد لاقت مصطلحات التجارة الدولية إقبالا كبيرا من طرف رجال الأعمال إذ تعتبر أكثر القواعد الموحدة، وتعرف بقواعد incoterms وهي اختصار لكلمة international commercial termes أي مصطلحات التجارة الدولية وبه تعتبر مجموعة من القواعد المتعارف عليها دوليا لتفسير أهم المصطلحات المستعملة في عقود التجارة الدولية مثل **cif**و**cfr**و**fob**.

وقد قامت غرفة التجارة الدولية بإصدارها سنة 1936 وهذه القواعد تنصرف في صيغ قانونية تجارية معروفة على الصعيد الدولي، إذ تحدد ماهية التزامات طرفي العقد البيع الدولي، وتعين الالتزامات في شأن نقل البضاعة والتأمين عليها، والتعامل بشأن التخليص الجمركي، وتستخدم في حالة نشوب نزاع تجاري.[2]

إن مصطلحات التجارة الدولية عبارة عن قواعد وضوابط تستخدم في البيوع الدولية تحدد من خلالها التزامات طرفي العقد وتبان العلاقة المنشئة بينهما.

كما عرفت على أنها قواعد ذات طابع تكميلي، الهدف منها تنظيم البيوع التجارية سواء كانت ذات طابع وطني أو دولي، على أن تتخذ شكل عقود نموذجية لتسهيل العمل بها على ارض الواقع مع الإشارة أنها أصلا عقود دولية.[3]

1- أحمد مروك ، **مستجدات قواعد الإنكوترمز (نسخة 2020) وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، حوليات جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، المجلد 36، العدد 03، سبتمبر2022، ص 221.

2- جوهر خلخال ، "**قواعد الإنكوترمز وتطبيقاتها على النقل البحري للبضائع في الجزائر**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، العدد11، سبتمبر 2018، ص 557.

3- محمد لمين بن قايد علي،"**الإنكوترمز: اليةالتعامل في البيوع الدولية**"، مجلة السياسة العالمية، جامعة بومرداس، المجلد (5) العدد (3)، ديسمبر2021، ص 627.

ويصطلح عليها أيضا بالإنكوترمز (incoterms)، وتعرف على أساس أنها قواعد موضوعة من قبل غرفة التجارة الدولية تهدف إلى تحديد طريقة تنفيذ التزامات طرفي العقد وتبيان العلاقة المنشئة بينهما...

علاوة على ذلك عرفها **HEUZE VINCENT** على أنها قواعد دولية موحدة لتفسير المصطلحات التجارية، وأن الأمر يتعلق بعقود نموذجية تحدد من خلالها الالتزامات التي تقع على عاتق طرفي العقد...

ولعل ما جعل غرفة التجارة الدولية تسهر على توحيد هذه المصطلحات ما هو إلا حث أطراف العقد التفكير في إدراجها ضمنه، مما يجعلها نوع ما ملزمة لما يرونه الأطراف بحسب ما تعلق الأمر بالاستيراد أو التصدير.

أما بالنسبة للتشريع الجزائري فقد تطرق المشرع بدوره إلى هذه المصطلحات خاصة بعد الانفتاح نحو اقتصاد السوق وما عرفه الاقتصاد بوجه عام من انفتاح لاسيما بعد إقرار المبدأ الجوهري المكرس دستوريا والمتمثل في حرية التجارة المضمونة أين نجد المشرع كرس كل ذلك بموجب النظام رقم 07-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة[1]، حيث يصدر النظام الآتي نصه من خلال مادته الأولى: يهدف هذا النظام إلى تحديد مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية والقواعد المطبقة على التحويلات من و إلى الخارج والمرتبطة بهذه العمليات وكل الحقوق وواجبات متعاملي التجارة الخارجية والوسطاء المعتمدين في هذا الميدان.[2]

1- جوهر خلخال ، المرجع السابق، ص 558.

2- النظام رقم 07-01 مؤرخ في 15 محرم عام 1428 الموافق ل 3 فبراير سنة 2007، **يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة**، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد 31، الصادرة بتاريخ 25 ربيع الثاني عام 1428 13 مايو 2007، ص 15.

كما أن المرسوم التنفيذي رقم 07-191 المتعلق بتحديد كيفيات و إجراءات ضبط السعر المرجعي للغاز الطبيعي الموجه للتصدير نص في المادتين 6 و7 على مايلي:

المادة 6: يتم حساب السعر المرجعي بناء على الأسعار التعاقدية الخالصة الكلفة (fOB)، على الحدود الجزائرية بالنسبة للغاز الطبيعي الذي تم بيعه في حالته الطبيعية، وفي الميناء الجزائري الأقرب بالنسبة للغاز الطبيعي المميع.

المادة 7: يتم تحديد، لكل شهر، نسبة مئوية للسعر الخالص الكلفة (FOB) لبترول صحراء بلند (وجدتها هكذا في المرسوم)للثلاثي السابق الذي تنشره مجلة متخصصة مؤكدة الشهرة، التي تختارها الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط).[1]

ثانيا: أهمية قواعد الإنكوترمز.

تكمن أهمية هذه المصطلحات في تقديم مجموعة من القواعد التي تساعد في تفسير وتوضيح المصطلحات التجارية الشائعة في التجارة الدولية، كما أنها تعتبر هذه القواعد بمثابة تطبيق لإرادة أطراف العقد، وبالتالي تنظيم العمليات اللاحقة فيما يتعلق بعمليات التغليف، التسليم وتسديد قيمة البضاعة... واستخدام هذه القواعد يبقى أمر اختياري وليس إجباري، إذ يعود ذلك لإرادة أطراف العقد، فإذا ما قرر طرفي التعاقد استخدامها كان من الضروري النص على ذلك في العقد ذاته على خضوعه للإنكوترمز...، وبالتالي؛ فالمصطلحات التجارية الدولية تستمد قوة إلزامها في هذه الحالة من اتفاق لأطراف، لكنه يفضل في معاملات الاستيراد والتصدير تبنى هذه القواعد عندما ينتمي المصدر والمستورد إلى دول تتشابه أنظمتها القانونية قصد توحيد تفسير الاصطلاحات الواردة في العقد.[2]

1-المرسوم التنفيذي رقم 07-191، المؤرخ في 02 جمادي الثانية 1428 الموافق ل 17 يونيو 2007.، المتعلق بتحديد كيفيات و إجراءات ضبط السعر المرجعي للغاز الطبيعي الموجه للتصدير، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد41، الصادرة بتاريخ 05 جمادى الثانية 1428، الموافق ل20يونيو 2007، ص 26.

2-خلخال جوهر، المرجع السابق، ص 558.

وإضافة إلى ما سبق تعكس التعديلات المنتظمة على إصدارات مصطلحات التجارة الدولية- الإنكوترمز منذ ظهورها عام1936، مدى أهميتها في تسهيل العمليات التجارية على الصعيد الدولي خاصة بعد انتشار المناطق الجمركية الحرة وزيادة استخدام الاتصالات الإلكترونية في المعاملات التجارية، والتي تتجلى أصلا من خلال أهدافها والمتمثلة في النقاط التالية:

ومن جهة أخرى هي أداة لتوزيع المهام التي يجب أن يؤديها كل من البائع والمشتري، إلا أنه من الضروري أن يعلم طرفا العقد أن قواعد الإنكوترمز لا تحدد العلاقات بين مختلف الناقلين أو المؤمنين ولا قيمة السلعة أي ثمن البضائع محل البيع وخاصة لا تحدد ما له علاقة بنقل الملكية، لا الكيفية ولا إجراءات انتقالها.

كما أنهيتم تكييفها مع واقع العرف التجاري الدولي إذ أن وضعها وتعديلها يتم دائما على ضوء العرف السائد في المعاملات التجارية الدولية.[1]

لذا يعتبر من المهم تطوير هذه القواعد الدولية وذلك لتوسيع نطاق القانون الجاري الدولي والمبادلات التجارية تماشيا مع المتطلبات التجارية العصرية بكل ما يحدد بموجبها من تفسير و توضيح الشروط التي تدمج بعقد البيع الدولي حتى يكون قابلا للتنفيذ من قبل أطرافه بدون أي لبس أو سوء فهم.[2]

الفرع الثاني: خصائص وشروط تنظيم قواعد الإنكوترمز.

تتوفر قواعد الإنكوترمز على مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها دون القواعد الأخرى أو القواعد المشابهة لها، كما تتميز قواعد الإنكوترمز بشروط استثنائية تنفرد بها

1- زاهية توام ، سعاد رزاي، **مصطلحات التجارة الدولية " الإنكوترمز". قراءة في إصدار 2020**، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر،المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص. ص 317، 318.

2- منال قاسي، **فعالية قواعد إنكوترمز 2010 في تنظيم عقود البيع الدولي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون الدولي العام والخاص، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 1، 2018/2017، ص 16.

هي الأخرى دون غيرها من القواعد التي تندرج معها ضمن نفس السياق التجاري الدولي.

أولا: خصائص قواعد الإنكوترمز.

تمثل قواعد لإنكوترمز لغة مشتركة في التجارة الدولية لكنها لا تتمتع بالقوة الإلزامية كما أنها لا تمثل انتقالا للملكية، حيث تنحصر في ما يلي:

1- قواعد الإنكوترمز مكملة وليست آمرة.

إن قواعد (incoterms) لا تعتبر بذاتها تنظيما دوليا للبيوع الدولية يتمتع بصفة آمرة، وإنما هيا مجرد قواعد اختيارية يمكن الإحالة إليها في عقود البيع الدولي للبضائع لكونها مكملة لإرادة الطرفين، ومن ثم تستمد قوتها من إرادة طرفي العقد إذا ضمناها عقدهما وبطبيعة الحال فطالما كانت إرادة الأطراف هي القول الفصل، في الأخذ بقواعد (incoterms) أو التخلي عنها.[1]

فهي قواعد تتسم بنسبية الإلزامية لمبدأ سلطان الإرادة...

2- توحيد قواعد التجارة الدولية.

مع تزايد المعاملات التجارية بين الدول واختلاف القواعد القانونية والمصطلحات التجارية المستعملة والمطبقة في دول العالم، نشأت الحاجة إلى وضع قانون تجاري دولي يوحد القواعد القانونية التي تحكم المعاملات التجارية بين الدول.

لذلك أصدرت غرفة التجارة الدولية مجموعة من المصطلحات والقواعد التي لتجنب اختلاف أو سوء أو وقوع تناقض عند تفسيرها في مختلف دول العالم، وذلك لتقوم بتشجيع المبادلات التجارية وتسير التجارة الدولية.

1- الهاشمي بوشنتوف، **مكانة عقد النقل البحري في الإنكوترمز والاعتماد المستندي**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون البحري والأنشطة المينائية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2013/10/09، ص 34.

3-قواعد التجارة الداخلية والخارجية.

استعملت قواعد الإنكوترمز منذ زمن طويل في عقود البيع الدولية أين تعبر البضائع الحدود الوطنية في جميع دول العالم فالاتحادات الاقتصادية مثل التحاد الأوربي قلصت نوع ما فيما يخص الشكليات عند الحدود الوطنية بين مختلف الدول. لذلك تشير الإنكوترمز 2010 أنها قواعد تطبق في عقود البيع سواء كان عقد نقل البضاعة داخل إقليم دولة واحدة أو إن كانت البضاعة عابرة للحدود الدولية. كما تؤكد قواعد الإنكوترمز على الزامية احترام الشكليات الخاصة بشأن التصدير والاستيراد والتي تستمد الزاميتها بمجرد دمجها وإدراجها في عقد البيع.

4-نقاط مرشدة لمستعملي قواعد التجارة الدولية.

عند بداية كل قاعدة أو مصطلح الإنكوترمز يمكن لمستعملها ملاحظة هذه النقطة المرشدة فهي بمثابة توضيحات للخاصية المميزة لكل مصطلح على حدا، فمثلا لتوضيح مجال استعماله وتحديد نقطة انتقال المخاطر والمسؤولية وكيفية توزيع التكاليف والنفقات بين البائع والمشتري. فهذه النقاط المرشدة لا تدخل ضمن قواعد الإنكوترمز 2010 فما هي إلا نقاط مرشدة كما تشير إليه تسميتها، فهي لمساعدة المستعملين في اختيار المصطلح الأجدر تناسبا لعلاقاتهم التجارية.

5-التأمين.

تعتبر القواعد الإنكوترمز 2010 أول صيغة نشرت بعد تعديل " شروط بوليصة التأمين على نقل البضائع، حيث أخذت بالتعديلات التي لحقت بهذه الشروط فقواعد الإنكوترمز 2010 تنص على المعلومات والمعطيات الواجبة التقديم فيما يخص التأمين، وذلك في المواد A3/B3 هي المتعلقة بالتأمين حاليا في قواعد الإنكوترمز 2010 والتي تم تعديلها هي أيضا لتحديد دقيق لكل من التزامات طرفي العقد فيما يخص التأمين.[1]

1- ينظر إلى منال قاسي، المرجع السابق، ص. ص ،37، 39.

كما أنها قواعد تخص طائفة التجار على أساس نشأتها في الوسط التجاري على اثر إبرام العقود التي تنصب على المبادلات ذات الطابع التجاري وبالتالي ما يهمنا ليس صفة القائم بها وإنما طبيعة النشاط الذي يجب أن يكون تجاري وأكثر من ذلك ذات طابع دولي.

وأنها قواعد تتسم بنسبية الإلزامية لما لمبدأ السلطان الإرادة من تأثير عللا أساس يترك الأمر للأطراف إدخال كافة التعديلات المناسبة لتسهيل العمل بها على أرض الواقع.

ولعل السبب في عديلها وفقا للإرادة الأطراف يرجع أساسا إلى عوامل تحفز على ذلك من بينها انتشار مناطق التجارة الحرة التي تتسم بعدو وجود الحدود الجمركية، وكذا التطور الذي عرفته الاتصالات ورقمنة وطابع الالكتروني الذي أصبح يشكل الوسيلة بامتياز لتسهيل المبادلات التجارية.

أنها قواعد متعددة التكوين على أساس أنها لا تقتصر على القانون بمفهومه الواسع بقدر ما أنها تستند للأعراف التجارية وخاصة المهنية منها.

إن أمام التزايد الكبير في التهافت على هذه الآليات للبيوع الدولية، لابد من التأكد على بعض المعطيات التي تمت بصلة بخصوصية هذه المصطلحات، أين الأمر يتعلق مثلا بتحديد مكان التسليم وغيرها من الضوابط القانونية المنظمة للمصطلحات التجارة الدولية.

تحديد صفة الطرف الذي يتحمل التكاليف الناجمة عن البيوع الدولية.

أنها قواعد تستعمل مع كافة وسائط النقل.[1]

ثانيا: شروط تنظيم قواعد الإنكوترمز.

مع التطورات المتلاحقة لأساليب تنفيذ عمليات التبادل التجاري وتعدد المصروفات والنفقات والرسوم المرفأية والرسوم والجمارك وتكاليف الشحن والتأمين أصبح من الضروري على غرفة التجارة الدولية–باريس المراجعة والتحديث المستمر لإصداراتها من قواعد المصطلحات التجارية الدولية والذي أدى إلى وجود العديد من تلك لإصدارات

1–محمد لمين بن قايد علي، المرجع السابق، ص 631.

خلال الأعوام 1953،1976، 1980،1990، 2000، 2010، وكان كل إصدار من هذه لإصدارات يتضمن تعديلات إما بالحذف أو الإضافة أو التوضيح للمصطلحات التجارية (الإنكوترمز)... ومع كل إصدار تؤكد غرفة التجارة الدولية أن الإصدارات السابقة لازلت قابل للاستخدام إذا ما إرتاي أطراف عملية التبادل التجاري استخدام أي إصدار سابق وتوافقوا على ذلك... قامت غرفة التجارة الدولية في يناير 2020 بإصدار أحدث الإصدارات من مصطلحات غرفة التجارة الدولية (الإنكوترمز 2020) والتي تضمنت بعض التعديلات على إصدار 2010[1]، نتطرق إلى أهم الشروط التجارة الدولية ونشير إلى التغيرات التي مستها في نسخة 2020 :

1- شروط التجارة الدولية متعددة الوسائط.

تتضمن هاته المجموعة تلك الشروط الموجهة للتطبيق في حالة كل أنواع النقل بالإضافة إلى النقل إلى النقل المتعدد الوسائط، أي أنه أكثر من وسيلة نقل (بر، بحر، جو، سكة حديدية أو الأربعة معا)، وتضم سبعة شروط وهي :

.EXW.FCA.CPT.CIP.DAP.DPU.DDP

- **الشرط EXW (EX WORKS) التسليم في المصنع:**

حيث يتم بمقتضى هذا الشرط تسليم البضاعة عند المصنع أو مخزن البائع ، وعليه يتحمل المشتري كافة نفقات و المخاطر المتعلقة بنقل البضاعة من مكان تواجدها أي من حيث وضعها البائع تحت تصرف المشتري، ويعد هذا الشرط أقل التزاما بالنسبة للبائع....وتجدر الإشارة أن هذا الشرط لم يخضع لأي تغيير مقارنة مع شروط 2010.

- **الشرط FCA(Free Carrier)التسليم لناقل حر:**

1- خالد حجاج، المصطلحات التجارية الدولية – الأنكوترمز 2020، https://masrafeyoun./ ، 2023/5/8، الساعة 09:45.

يعني هذا الشرط أن البائع يتحمل مسؤولية البضاعة حتى يسلمها للناقل الحر الذي حدده المشتري في المكان المتفق عليه، كما يخلصها جمركيا، وعليه يتحمل المشتري مسؤوليتها من نقطة تسليمها للناقل إلى مصنعه... وهذا الشرط لم يخضع للتغير أيضا.

- **الشرط CPT (Carriage Paide To) التسليم مع دفع أجرة النقل إلى مكان الوصول:**

وفق هذا الشرط يدفع البائع أجرة مسار نقل البضاعة حتى وصولها إلى المكان المتفق عليه في عقد البيع، بحيث يتحمل المشتري كل مخاطر الفقد والتلف التي يمكن أن تلحق البضاعة، وكذا خطر النفقات الإضافية الناشئة عن ظروف خارجية بعد أن تسلم البضاعة للناقل...

- **الشرط CIP(Carriage And Insurance Paid To) التسليم مع دفع أجرة النقل والتأمين في مكان الوصول:**

يهتم البائع وفق هذا الشرط بتسليم البضائع إلى المكان الذي يختاره المشتري ويلتزم بدفع أجرة النقل حتى مكان الوصول المسمى كما يتولى التأمين على البضاعة لحساب المشتري ضد هلاك أو تلف الذي قد يصيب البضاعة فيغطى البائع الحد الأقصى للتأمين خلال فترة النقل، أي أن البائع يتعاقد مع شركة التأمين ويدفع أقساط التامين في حدها الأقصى لصالح المشتري.

هذا الشرط حافظ على صفاته التي كانت في إصدار 2010 باستثناء التغطية التأمينية التي انتقلت من حدها الأدنى إلى حدها الأقصى في إصدار 2020، ويتم تحويل الخطر عند التسليم للمشتري، أي المشتري يتحمل الخطر عند التسليم للناقلالأول ، وتتوقف التكاليف التي يتحملها البائع حتى مصنع المشتري أو المشتري أوأي مكان يحدده المشتري ماعدا أجرة الشحن وتكاليف التأمين.[1]

1- سليمة طيبي، أسماء رحيم ، **دراسة تحليلية لواقع استخدام شروط التجارة الدولية نسخة (2020) في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة: العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون -تيارت- ، 2022/2021، ص ص 13-18.

- **المصطلح DDP" Delivery Duty Paid " خدمة التوصيل مدفوعة Rendu Droit Acquittes…lieu de (destination convenu)**

يمكن استخدام المصطلح، في عقود البيع البضاعة، بصرف النظر عن نوع واسطة النقل المختارة لنقل البضاعة وفق المصطلح، يكون البائع قد أوفى بالتزامه بالتسليم لما توضع البضاعة في المكان المحدد بالدولة المستوردة وهي لازالت على وسيلة النقل في حالة استعداد للتفريغ، ويلتزم البائع بتجهيز البضاعة المباعة والإجراءات الجمركية المتعلقة بالاستيراد والتصدير على نفقته الخاصة ويزود المشتري بسند النقل الصادر على الناقل ويلتزم بنقل البضاعة على نفقته الخاصة... كما تجدر لإشارة أن هذا المصطلح لم يخضع لأي تعديل مقارنة مع مصطلحات 2010.[1]

المطلب الثاني: تطور قواعد لأنكوترمز.

يمكن تقسيم تطور قواعد الإنكوترمز إلى قسمين القسم. الأول إصدار قواعد الإنكوترمز قبل 2000 (الفرع الأول) ، أما القسم الثاني فيتعلقبالإضافات التي مست قواعد الإنكوترمز بعد 2000 (الفرع الثاني).

الفرع الأول: قواعد الإنكوترمز قبل إصدار 2000.

عرفت مصطلحات التجارة الدولية عدة تطورات مختلفة، فنظرا للتباين الاختلاف الأعراف التجارية السارية في الدول المختلفة نجد أن غرفة التجارة الدولية أولت رعايتها وكفايتها بتحديد مفاهيم سهلة وواضحة للقواعد المتعارف عليها دوليا عن طريق إصدار نشراتها المتتالية لتفسير هذه المصطلحات المستعملة في عقود التجارة الدولية.[2]

1- زهية توام ، سعاد رزاي، المرجع السابق، ص 325.

2- محمد الأمين شيحي، تفسير مصطلحات التجارة الدولية INCOTERMS ، كلية الحقوق، مخبر القانون البحري والنقل، الدرجة العلمية السنة الثانية دكتوراه، ب د ت ن ، ص 429.

بعد إنشاء غرفة التجارة الدولية في عام 1919، كان من أولى مبادراتها تسهيل التجارة لإلكترونية. وفي أوائل 1920 وضعت هذه الهيئة كل اهتماماتها لفهم الشروط التجارية المستخدمة من قبل التجار. وقد تم ذلك من خلال دراسة اقتصرت على ستة مصطلحات كانت شائعة الاستخدام في 13 بلد فقط، ونشرت النتائج في عام 1923، غير أنه في سنة 1928 ولتحقيق الفوارق التي تم تحديدها في النسخة الأولى، أجريت دراسة ثانية تم توسيع نطاقها ليشمل تفسير المصطلحات التجارية المستخدمة في أكثر من 30 بلد.[1]

ففي سنة 1953 أشارت غرفة التجارة الدولية أن قواعد لإنكوترمز تتماشى مع المعاملات التجارية وعلى كل تاجر العمل بها، وبالتالي نرى أن غرفة التجارة الدولية قد أشارت منذ زمن بعيد إلى أهمية هذه القواعد لا لإلزاميتها.[2] كما ظهر في هذا العام ثلاثة شروط تجارية جديدة للنقل غير البحري ولأول مرة، وذلك نظرا لتطور النقل بالسكك الحديدية وهي : DCP, FOT, FOR.

وفي سنة نشرت غرفة التجارة الدولية الطبعة الأولى من قواعد التجارة الدولية التي ضمت 6 مصطلحات تجارية دولية هي , CIF, FAS, CAF, EX Ship, EX Qua,FOB.

في سنة 1967 أنه تمت إضافة عبارتين تجاريتين لمعالجة الالتباس الحاصل في مكان تسليم البضاعة وهما: السليم في الوجهة: DDP والتسليم على الحدود: DAF. أما في سنة 1976 أصدرت هته الأخيرة قواعد جديدة خاصة بالنقل الجوي الذي لم يتم ذكرها في الطبعات السابقة، فأفاضت المصطلح الجديد: خالص على متن القطار: Free (FOB) On Board Airport وذلك لرفع اللبس مع المصطلح القديم المستخدم ليشير بالضبط إلى " السفينة" وهو FOB Airport:FOB، وتم في نهاية المطاف دمج قاعدة FOT مع قاعدة FOR لتصبح في الأخير قاعدة FCA. أما في سنة 1990 تم تقديم قواعد جديدة لتتماشى

1- أحمد مروك، المرجع السابق، ص 223.

2- منال قاسي، المرجع السابق، ص 17.

مع نمو النقل متعدد الوسائط وتستوعب الاستعمال المتزايد للتبادل الإلكتروني للبيانات، واستبعدت ثلاثة قواعد وهي: FOB, FOT, FOR، واستبدلت بالمصطلح العام (FreeCarrier) FCA، وبالتالي استقر عدد القواعد في عام 1990 على 13 وهي: EXW, FCA, FAS, FOB, CFR, CIF, CPT, CIP, DAF, DES, DEQ,DDU ,DDP.[1]

فقد بادرت غرفة التجارة الدولية (ICC)عام 1936 إلى وضع قواعد لأنماط المصطلحات المستخدمة في التجارة الخارجية، وشرحت معناها بشكل محدد وواضح ليمكن استعمالها وفقا لهذا المعنى المحدد وجعلت كل مصطلح يتضمن مجموعة من الحقوق والالتزامات التي تنظم العلاقة القانونية بين طرفي عقد البيع البحري وهذا كاختصار لتسهيل المعاملات التجارية بين الدول، ومن ثم يمكن تحقيق قدر كبير من الاستقرار في المعاملات التجارية[2]، فمع التطور الحاصل في التجارة الدولية تم إعادة صياغة مجموعة جديدة تلغي السابقة وكان ذلك عام 1967 حيث تم إضافة عقدين جديدين إليهما، DDP وDAF، إلا أن هذه الأخيرة هي الأخرى عدلت مرة أخرى سنة 1976 وأضيفت إليها عقد جديد هو FOB Airport، و ذلك بعد أن ازداد النقل بالطائرات، وكان ذلك عام 1976. فبسنة 1980 قامت غرفة التجارة الدولية بإصدار مجموعة جديدة لشروط البيوع التجارية حيث تضمنت 14 عقدا وذلك من أجل موائمة التطورات الكبيرة في مجال النقل الدولي، والتوسيع في الطيران، والنقل البحري حيث ظهرت الحاويات كوسيلة لنقل البضائع وكذلك ظهور النقل المتعدد الوسائط. كما أصدرت غرفة التجارة الدولية نسخة أخرى معدلة لسابقة عام 1990، التي تأتي على خلفية جهودها منذ أواخر الثمانينات قصد إجراء تنقيح مماثل لما جرى 1953 لموائمتها للممارسات التجارية المعاصرة.[3]

1- أحمد مروك، المرجع السابق، 223.

2- الهاشمي بوشنوف، المرجع السابق، ص 33.

3- محمد الأمين شيحي، المرجع السابق، ص 430.

الفرع الثاني: قواعد الإنكوترمز بعد إصدار 2000.

مع بداية عام 2000 قامت غرفة التجارة الدولية بإصدار نسخة جديدة لشروط التجارة الدولية، جاء ذلك تبعا للتطور الذي صاحب التجارة الدولية وخاصة ما يتعلق بالنقل والتامين والتسليم والشحن والتفريغ، إضافة إلى انتشار المناطق الحرة وزيادة استخدام الاتصالات الإلكترونية والمعاملات التجارية الدولية وانتشار المناطق الجمركية الحرة. منذ مطلع القرن الواحد والعشرين أدى تطور الاقتصاد العالمي إلى التوسع الكبير في المعاملات التجارية بين الأمم، مما ترتب عليه ارتفاع معدل احتمالات حدوث النزاعات بين أطراف عقود البيوع الدولية بسبب عدم صياغة هذه العقود بالدقة الكافية، وفي واقع الأمر لم تختلف غرفة التجارة الدولية على عادتها عن مسايرة ركب التقدم، فقامت بمراجعة المصطلحات التجارية لسنة 2000، وإجراء تعديلات والإضافات اللازمة عليها، ومن ثمة فقد أصدرت غرفة التجارة الدولية قواعد مصطلحات التجارة المحلية والدولية سنة 2010[1].

وقامت غرفة التجارة الدولية بإضفاء بعض التعديلات على قواعد الإنكوترمز نذكر منها تعديل في نسخة 2000 و التعديلات التي أضافتها غرفة التجارة الدولية في نسخة 2010، حتى نصل إلى التطورات الأخيرة في مجال قواعد الإنكوترمز والمعمول بها في العصر الحالي...كما تم تعديل قسم "الترخيص والتصريحات والإجراءات" من قواعد الإنكوترمز" FAS وDEA وفقا لطريقة تعامل معظم سلطات الجمارك مع المصدرين والمستوردين، وبقي عدد قواعد الإنكوترمز 13 قاعدة في ظل سنة 2000 إلى 11 قاعدة في ظل سنة 2010، وذلك بتعويض قواعد الإنكوترمز2000: DEQ DES DAF DDU بالقاعدتين الجديدتين: DAP و DAT في الإنكوترمز 2010 واللتان يمكن استعمالهما في كل وسائل النقل في عملية نقل البضائع في البيع الدولي، كما حرصت قواعد 2010 على

1- سليمة طيبي، أسماء رحيم، المرجع السابق، ص 6.

أن تكون أكثر يسرا ووضوحا فيكفي الإشارة إلى احد قواعد 2010 في عقد من عقود بيوع البضائع سواء الدولية أو المحلية، حتى تتحدد بوضوح الالتزامات المتعلقة بأطراف العقد، كما تقلل من احتمالات وقوع المنازعات القانونية بين أطراف المتعاقدة على عملية البيع.[1]

والقواعد الجديدة تخص كل من يؤدي الخدمات المصاحبة للعمليات التجارية والمتعاملين في بيع وشراء البضائع، وخاصة شركات التجارة والمصدرين والمستوردين، كالناقلين البحريون، والوكلاء الملاحيين، ومتعهدي النقل متعدد الوسائط، ومرحلة البضائع، ومقدمي خدمات اللوجيستيات، وشركات التأمين، والبنوك، بالإضافة إلى سائر المهتمين بالمعاملات التجارية مثل، أساتذة الجامعة، ورجال القضاء، والمحامين ... وغيرهم.

بموجب القاعدتين الجديدتين DAT and DAP ، يتم التسليم في مكان الوصول المسمى على النحو التالي:

- **في حالة القاعدة DAT:** عندما يضع البائع البضاعة المنقولة تحت تصرف المشتري بعد تفريغها من المركبة الواصلة في المحطة المسماة سواء أكانت في ميناء أو مكان الوصول المتفق عليه، يكون أوفى بالتزامه بالتسليم.

- **أما في حالة القاعدة DAP:** عندما يضع البائع البضاعة المنقولة تحت تصرف المشتري في المكان المسمى، جاهزة للتفريغ من المركبة الواصلة، يكون قد أوفى بالتزامه بالتسليم، والجدير بالذكر أن المحطة الطرفية (Terminal) المسماة في القاعدة DAT يمكن أن تكون ببساطة واقعة في ميناء من الموانئ سواء أكان هذا الميناء بحريا أو جويا أو جافا، أو نهريا.[2]

1- أحمد مروك، المرجع السابق، ص 225.

2- الهاشمي بوشنوف، المرجع السابق، ص 37.

أصبحت عقود البيع قواعد عالمية في جميع أنحاء العالم وجزء من اللغة اليومية للتجارة الدولية، كما تعتبر جزء أساسي من أنشطة المحكمة الجنائية الدولية، ويتم مراجعة قواعد INCOTERMS كل 10 سنوات منذ 1980، وأخر تغيير تم في اجتماع التجارة بباريس، الغرفة الدولية في 13 سبتمبر2010 إطلاق المنشور شروط التجارة الدولية 2010 الذي يحدد دليل عملي لمساعدة المستخدمين وأكثر سهولة، وفي الأول من يناير 2011 رسميا دخلت إنكوترمز حيز النفاذ، وفي جميع التنقيحات الماضية قدمت مصطلحات جديدة. واختفت مصطلحات أخرى، كم هو الشأن بالنسبة قدمت لإنكوترمز 2010 التي قدمت مصطلحين جديدين(DAT و DAP) والقضاء على أربعة مصطلحات سابقة (DAF–DDU–DES–DEQ). فالمصطلحات الأخيرة ل 2010 جاءت نتاج الجهود الدولية لتطوير قواعد الإنكوترمز حيث تم تضمين القواعد الجديدة اصطلاحات تجارية جديدة لكي تتكيف مع الظروف التكنولوجية المعاصرة بل والظروف القانونية أيضا ومثال ذلك النقل متعدد الوسائط، التبادل الالكتروني للمعلومات، إضافة إلى ثورة التحوية أو استعمال الحاويات في النقل البحري، واستخدام سفن الدحرجة (Roll On Roll RORO (Off.[1]

1- يسمينة فتيحة قادي، **ماهية مصطلحات التجارة الدولية ودورها في تنظيم النقل الدولي، دراسة حالة الميناء الجزائر العاصمة**، مشروع مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص لوجستيك والنقل الدولي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017/ 2018، ص 43.

المبحث الثاني أساسيات حول قواعد الإنكوترمز

إن اللجوء إلى التعامل وفقا لقواعد الإنكوترمز يتطلب معرفة أساسيات حول هذه المصطلحات حيث نتطرق إلى عناصرها ووظائفها من خلال (المطلب الأول)، كما يجد معرفة أنواع الإنكوترمز والتغيرات التي وقعت عليها (المطلب الثاني)

المطلب الأول: عناصر ووظائف قواعد لإنكوترمز

تعبر قواعد الإنكوترمز عن إرادة أطراف العقد، ويترتب عن هذه الإرادة عناصر أخرى لتكتمل عملية البيع، لذا ينبغي معرفة أهم العناصر الأساسية لقواعد الإنكوترمز حتى نتمكن من معرفة الوظائف التي تقوم بها هذه القواعد،لأنهما عنصران متلازمان نسبيا (الفرع الأول)، فهذا ما يقودنا إلى الوظائف المتعددة لقواعد الإنكوترمز (الفرع الثاني).

الفرع الأول : عناصر مصطلحات التجارة الدولية.

تشمل قواعد الإنكوترمز على مجموعة من العناصر التي لا بد من توفرها أثناء التعاقد وفقا لهذه القواعد وهي كالآتي:

- **التسليم:** متى وأين يجب على البائع أن يسلم البضائع؟
- **المستندات:** من يضع، وينظم التزامات الوثائق الضرورية أو الرسائل الإلكترونية المماثلة؟
- **المخاطر:** من يتحمل مسؤولية مخاطر الأضرار والخسائر التي تلحق بالبضاعة؟
- **التكاليف:** من الذي يدفع التكاليف، وإلى أي مدى يتحملها الطرفين البائع والمشتري؟[1]

1- يسمينة فتيحة قادي، المرجع السابق، ص 46.

ويتبين أن مصطلحات التجارة الدولية تركز على مكان تسليم البضاعة من البائع إلى المشتري سواء في الميناء أو على ظهر السفينة أو في المصنع... وغيرها، إضافة إلى عنصر ثاني وهو مستندات النقل، والفاتورة التجارية، وثائق التأمين ووثائق الاعتماد المستندي، والرسائل الإلكترونية المماثلة... وغيرها، ومن جهة أخرى هناك عنصر المخاطر الذي تنص عليه مستندات التأمين وكل مصطلح يدل على من يقع التأمين بين البائع والمشتري ومكان تحول الخطر، والعنصر الأهم هنا هو التكاليف التي يتحملها طرفي التجارة الدولية.[1]

الفرع الثاني: وظائف الإنكوترمز.

إن التعامل وفقا لقواعد الإنكوترمز في المعاملات التجارية والدولية يفرض على المتعاملين بها مجموعة من الوظائف والتي يمكن تمييزها إلى وظائف رئيسية ووظائف ثانوية:

أولا: **الوظائف الرئيسية لمصطلحات التجارة الدولية:وتتمثل في:**

- **تقسيم التكاليف:** من يتحمل التكاليف؟
- **توزيع الحقوق:** من يتعاقد مع الالتزامات وعلى النقل؟
- **تحويل المخاطر:** من الذي يغطي المخاطر ومتى؟[2]

ثانيا: الوظائف الثانوية لمصطلحات التجارة الدولية:

هناك بعض الوظائف الثانوية والمتمثلة في:

1- عبد المالك هاني، **دور المصطلحات التجارية الدولية في تنظيم حركة النقل البحري للبضائع دراسة حالة: واقع ميناء الجزائر العاصمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، 2015/2014، ص14.

2- طيبي سليمة، رحيم أسماء، المرجع السابق، ص 7.

- **مستندات البضائع:** من الذي يحصل على المستندات المتعلقة بالبضائع؟
- **الجمارك:** من المسئول عن التلخيص الجمركي؟
- **وثائق النقل:** من الذي يقدم وثائق النقل؟
- **تأمين الشحن:** من يؤمن البضائع وبأي نظام؟
- **المعلومات:** من يقوم بإبلاغ الأخر ومتى وكيف؟
- **فحص البضائع:** من يقوم بفحص وتفتيش البضائع؟
- **التعبئة والتغليف:** من الذي يحدد طريقة التعبئة؟ [1]

المطلب الثاني: أنواع قواعد الإنكوترمز إصدار 2020.

أضحت مصطلحات التجارة الدولية ظاهرة واسعة الانتشار لما لها من أهمية في تنفيذ العقود التي تنصب على التجارة الدولية، وقد حققت هذه المصطلحات رواجا كبيرا في الآونة لأخيرة نظرا للدور المهم الذي احتلته في العالم من حيث تنفيذ العقود وإبرامها على المستوى الدولي. حيث استقرت هذه الأخيرة على عدد معين حدد ب 13 مصطلح على قائمة مصطلحات التجارة الدولية، وقد حددت غرفة التجارة الدولية الفئات التي تشملها قواعد الإنكوترمز لتضم عدة مجالات منها كافة المصطلحات المطبقة على كافة أنواع النقل (**الفرع الأول**)، والمصطلحات المطبقة على النقل البحري والنهري (**الفرع الثاني**).

وبالنسبة للقائمة المدرجة من قبل غرفة التجارة الدولية والتي تضم كما سبق الذكر 13 مصطلحا وزعت بدورها على أربعة 04 مجموعات على النحو التالي:

مجموعة (E): EXW

مجموعة(F): FAS-FCA-FOB

مجموعة (C): CIP-CPT-CIF-CFR

1- زهية توام ، سعاد رازي، المرجع السابق، ص 318.

مجموعة (D): DES-DEQ-DDU-DDP-DAF[1]

الفرع الأول: المصطلحات المطبقة على كافة أنواع النقل

تستخدم هذه القاعدة بصرف النظر عن طريقة النقل أو وسيلتها (أولا)، ودون النظر إلى واسطة النقل واحدة أو أكثر من واسطة نقل (ثانيا).

أولا: المصطلحات المطبقة على كافة أنواع النقل

وهي كافة المصطلحات المستعملة من قبل طرفي العقد المبرم دون التقييد بطريقة ونوع النقل المعتمد، وهذه القواعد تنحصر في:

- EXW أين يتم التسليم مع تحديد مكان التسليم مسبقا.
- FAC وهي القاعدة التي يترتب عنها الالتزام بتسليم الخالص للناقل أين يتحمل هذا الأخير كافة التكاليف الناجمة عن النقل، كما انه مرتبط تعاقديا بان يكون التسليم في مكان متفق عليه. على انه يستحسن تحديد هذا المكان على أساس أن المخاطر ستتحمل على مستواه.
- CPT–CIP على أن قاعدة CPT هي قاعدة تدرج بالعقد بما أن الأمر يتعلق أساسا بتحمل المخاطر التي تنجر عن النقل من جهة، ومن جهة أخرى تحمل دفع أجرة النقل والتخليص الجمركي إلى غاية مكان التسليم المتفق عليه، على أن DDP ترمي غالى تحمل البضائع أو الناقل كافة تكاليف النقل والتامين وكذا التسليم على نفقته.[2] وتمثل هذه القاعدة الحد الأقصى لالتزامات البائع وهي وذلك عكس قاعدة EXW التي تمثل الحد الأدنى لالتزامات البائع وهذه القاعدة يمكن استخدامها في عقود بيع البضاعة بصرف النظر عن نوع وسيلة النقل المختارة لنقل البضاعة كذلك يمكن استخدامها في حالة توظيف أكثر من واسطة نقل واحدة في عملية النقل.

1–محمد لمين بن قايد علي، المرجع السابق، ص 632.

2– المرجع نفسه، ص 633.

- DAT وهي قاعدة تعني التسليم في محطة النقل الطرفية، وفقا لهذه الصيغة يكون البائع قد أوفى بالتزامه بالتسليم بمجرد تفريغ البضاعة من وسيلة النقل الواصلة ووضعها تحت تصرف المشتري في محطة النقل الطرفية المسماة، ومن ثم يتحمل البائع كافة المخاطر المتعلقة بتوصيل البضاعة وتفريغها.

وتستخدم هي الأخرى في عقود بيع البضاعة بصرف النظر عن نوع وسيلة النقل المختارة لنقل البضاعة كذلك يمكن استخدامها في حالة توظيف أكثر من وسيلة نقل واحدة في عملية النقل.[1]

ثانيا: مصطلحات النقل متعددة الوسائط

1-قاعدة DAT

تستخدم هذه القاعدة مهما كانت واسطة النقل، والمقصود هو أن توضع البضائع المنقولة تحت تصرف المشتري بعد تمام التفريغ من المركبة الواصلة في المحطة المسماة سواء كان في الميناء أو مكان الوصول المتفق عليه سواء كان بحريا أو جويا أو نهريا أو يمكن أن تكون المحطات الطرفية مخازن أو محطة الحاويات أو الشاحنات أو السكك الحديدية مما يعتبر البائع أوفى بالتزامه بتسليم البضائع إلى المشتري في محطة نقل طرفية مسماة، فالبائع ملزم بإبرام عقد نقل البضاعة إلى غاية المحطة الطرفية وتحت نفقة البائع ولكنه غير ملزم بالتامين على البضاعة، ويلتزم المشتري مخاطر الهلاك أو تلف البضاعة منذ تسليمها إليه في المحطة الطرفية وإجراءات الجمركية الخاصة بالاستيراد، ويلتزم البائع بإجراءات الجمركية الخاصة بالتصدير في حالة أخذ البائع على عاتقه نفقات النقل والمقل والمخاطر وأعمال المناولة من محطة نقل طرفيه إلى مكان أخر فإن مصطلح DAP أو مصطلح DDPهو الملائم للاستخدام.

2-القاعدةDAP:

1- أحمد مروك، المرجع السابق، ص ص 227، 228.

تستخدم هذه القاعدة في عقود بيع البضاعة. بصرف النظر عن نوع واسطة النقل المختارة لنقل البضاعة، وكذلك يمكن استخدامها في حالة توظيف أكثر من واسطة نقل واحدة في عملية النقل، مثل النقل من الباب إلى الباب والنقل متعدد الوسائط، فيكون البائع قد أوفى بالتزامه بالتسليم عندما يضع البضاعة المنقولة تحت تصرف المشتري في المكان المسمى من المركبة الواصلة جاهزة للتفريغ في النقطة المتفق عليها وخلال الفترة الزمنية المتفق عليها ويتحمل المشتري مخاطر هلاك أو تلف البضائع من وقت تسليمها إليه. وهكذا يتولى البائع إبرام عقد نقل البضاعة على نفقته الخاصة إلى مكان الوصول المسمى للوصول ويقوم بتجهيز البضاعة وتعبئتها وتغليفها وإعدادها للنقل والتسليم وذلك على نفقته الخاصة وتحت مسؤوليته وإتمام الإجراءات الجمركية الخاصة بالتصدير.

إن القواعد الجديدة تجعل من قواعد الإنكوترمز 2000DES وDEQ غير ضرورية، فقد تكون محطة الوصول المحددة في قاعدةDTA وبناء عليه يمكن استخدام قاعدةDTA بشكل آمن في الحالات التي كانت تستخدم فيها قاعدة الإنكوترمز 2000DEQ وعلى نحو مماثل يمكن أن تكون "وسيلة النقل" الواصلة بموجب قاعدة DAP سفينة، ويكون مكان الوصول المحدد هو ميناء، وتبعا لذلك يمكن استخدام قاعدة DAP بشكل آمن في الحالات التي كانت تستخدم فيها قاعدة الإنكوترمز 2000DES.

هذه القواعد كسابقها هي قواعد خاصة بالتسليم delivered حيث يتحمل البائع جميع التكاليف ماعدا تلك التكاليف المتعلقة بتخليص المستوردات، حيثما ينطبق ذلك والمخاطر التي ينطوي عليها إحضار البضاعة إلى مكان الوصول المحدد، وبالتالي الناقل يتحمل كافة المخاطر التي تتعرض لها البضائع إلى المكان المسمى مع اتخاذ الإجراءات الجمركية اللازمة للتصدير على نفقته الخاصة وتزويد المشتري بسند نقل إلا أنه غير ملزم بالتأمين على البضاعة. إلا أن المشتري يتحمل نفقات تفريغ البضاعة من وسيلة

النقل تمهيدا لاستلامها وكذا الإجراءات الجمركية الخاصة بالاستيراد ويتحمل تبعة هلاكها وتلفها منذ تسليمها إليه. [1]

الفرع الثاني: المصطلحات المطبقة على النقل البحري والنهري

إن قواعد الإنكوترمز المستعملة في مجال النقل البحري والنهري متعددة نذكر منها ما يلي:

1-قاعدة CFR

ويعني مصطلح (CFR) انتقال مخاطر هلاك أو تلف البضائع من البائع إلى المشتري من وقت وضعها على ظهر السفينة، ومن ثم فإن البائع يلتزم بأن يتعاقد مع الناقل البحري الذي يختاره بنفسه لتوصيل البضائع إلى ميناء الوصول المسمى، وأن يتولى دفع أجرة النقل وأي نفقات أخرى تلتزم لتوصيل البضائع، وعموما البائع يلتزم باتحاد كافة الإجراءات الجمركية اللازمة لتصدير البضاعة دون إجراءات التوريد، ويتولى تجهيز البضاعة محل عقد البيع وشحنها على السفينة التي يختارها مقابل دفع ثمن إجمالي يشمل قيمة البضاعة وأجرة النقل، وبينما يذكر دائما في عقد النقل اسم ميناء الوصول إلا أنه يجوز له أن لا يذكر فيه اسم ميناء الشحن على الرغم من أنه الميناء الذي يتم فيه انتقال مخاطر الطريق من البائع إلى المشتري.

2-قاعدةCIF

ومفاد هذه القاعدة أن البائع يلتزم بتسليم البضاعة على ظهر السفينة، وعلى المشتري أن يتأكد أن البضائع قد سبق تسليمها على السفينة، ومن ثم مخاطر حدوث التلف أو الهلاك للبضائع تنتقل من البائع إلى المشتري من وقت وضعها على ظهر السفينة، ويلتزم البائع بأن يعقد مع الناقل البحري الذي يختاره بنفسه لتوصيل البضائع إلى ميناء الوصول

1- سميرة جيلالي، محمد كحلولة، "**تطورات قواعد INCOTERMS 2010 مواكبة لمستحدثات النقل**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، العدد الحادي عشر سبتمبر 2018، ص 151.

المسمى، وأن يدفع قيمة أجرة النقل وأي نفقات أخرى تلزم لتوصيل البضائع إلى ميناء الوصول المسمى، ويتولى البائع تجهيز البضاعة محل عقد البيع، وشحنها والتأمين عليها لصالح المشتري ضد مخاطر النقل البحري على نفقة المشتري، وهذا مقابل ثمن إجمالي يشمل قيمة البضائع وأجرة النقل وتأمين البحري،[1]على عكس قاعدة CIP أين يطلب من البائع الحصول على الحد الأدنى من التأمين دون تحديد مكان التسليم.

إن هذا النوع من البيوع البحرية أصبح من أهم البيوع في وقتنا الحاضر حيث يحقق مزايا لكل من طرفي العقد البائع والمشتري:

- لا يتحمل بائع البضاعة تبعة هلاكها أو تلفها ابتداء من الوقت التي تشحن فيه البضاعة بما أن الأمر يتعلق بنقل مقترن باكتتاب تأمين عن ذلك من قبل المشتري على أن يبقى لهذا الأخير الحق في الرجوع للمؤمن بموجب وثيقة التأمين بغرض الحصول على مبلغ التأمين أو بالرجوع إلى الناقل بحسب الأحوال لمطالبته بالتعويض عن ذلك كما له أيضا الحق بالرجوع على البائع إذا ثبت أن البائع أخل بالتزاماته بأخذ كافة التدابير للحفاظ على سلامة البضاعة من التلف مثلا بسبب عيب في تغليفها.
- إن المشتري يكون مالكا للبضاعة من لحظة شحنها في ميناء القيام، إلى غاية ميناء المقسم ما يتيح له حرية التصرف فيها مثلا بيعها قبل وصولها إليه.
- حق المشتري دون سواه بحصول مبلغ التأمين على البضاعة عند هلاكها.[2]

3-قاعدة FAS

مفاد هذه القاعدة أن البائع يلتزم بالتسليم عن طري وضع البضاعة إلى جانب السفينة المسماة بمعرفة المشتري والراسية في ميناء الشحن المتفق عليه تخت تصرف الناقل، كما أن مخاطر هلاك أو تلف البضاعة تتنقل البضاعة إلى جانب السفينة ومن ثم يكون على

1- أحمد مروك، المرجع السابق، ص 228.

2-محمد لمين بن قايد علي، المرجع السابق، ص 633.

المشتري تحمل جميع النفقات منذ ذلك الوقت، لذلك كان لزاما على طرفي عقد البيع أن يحدد نقطة التحميل في ميناء الشحن المسمى، حيث أن النفقات والمخاطر للوصول إلى هذه النقطة تكون على حساب البائع، كما أن هذه النفقات وأي مصاريف أخرى مرتبطة بها قد تختلف حسب الممارسة المعتادة في الميناء. ويمكن استخدام هذه القاعدة بصرف النظر عن واسطة النقل المختارة لنقل البضاعة كذلك تستخدم هذه القاعدة في أكثر من واسطة نقل واحدة.

4-قاعدة FOB

بموجب هذه القاعدة يكون البائع قد وفى بالتزامه بالتسليم والذي يكون من وقت الشحن أي وضع البضاعة على ظهر السفينة، وبالتالي فالبائع ملزم بتحمل جميع النفقات والمخاطر المتعلقة بالبضاعة حتى يتم شحنها على السفينة في الميناء المحدد بما في ذلك الضرائب والرسوم وتكاليف عملية التصدير.[1]

وأهم تعديل جاءت به نسخة 2020 هو التغيير في قاعدة واحدة فقط DAT (Delivered at Terminal)التي أصبحت DPU (Delivered at Place Unloaded، ويعود السبب في تغييرها إلى أن كلمة Terminal في قاعدة DATكونها سببت التباسا كبيرا في النسخة السابقة للإنكوترمز 2010، إذ كانت المحطة معرفة على أنها مكان يمكن أن يكون مغطى أو غير مغطى، مما يعني أن المحطة قد تكون في أي مكان وليست في محطة محددة، كما أن مكان عملية تفريغ الحمولة من وسائل النقل القادمة لم يكن واضح بدقة وقصد التوضيح وإزالة اللبس تم تغيير تسمية DAT لتصبحDPU في الإنكوترمز 2020، بمعنى أنه تم استبدال التسليم في المحطة الطرفية بالتسليم في مكان التفريغ، وبهذا أصبحت القاعدة الجديدة تغطي التسليم في أي مكان متفق عليه للتفريغ بما في ذلك التسليم في المحطة.

1- أحمد مروك، المرجع السابق، ص 228.

وقد تضمن التعديل الجديد متطلبات تأمين جديدة مست قاعدتي CIF وCIP، إذ أن النقل والتأمين قد زاد قيمة التكاليف التي تقع على عاتق البائع ويرجع ذلك لكون التأمين على النقل والشحن المستخدمين خاصة في السلع المصنعة القابلة للتلف بكثرة، يتطلب مستوى عالي من التأمين وبالتالي فالأطراف المتعاقدة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت التغطية التأمينية تتناسب مع خطر المحتمل لتلف البضائع أثناء النقل.

أضف إلى ذلك فإن الإنكوترمز 2020 تسمح باستعمال وسائل النقل الخاصة بالمشتري أو البائع بدلا من استخدام وسائل النقل المملوكة للغير، وقد تقرر ذلك لأن بعض المشترين والبائعين أصبحوا يملكون ويستخدمون وسائل نقل خاصة بهم، بما في ذلك البواخر والطائرات والشاحنات، ويطبق ذلك على قاعدة FAC بالنسبة لوسائل النقل الخاصة بالمشتري، وقواعد DAP و DPU وDDPبالنسبة لوسائل النقل الخاصة بالبائع.

وقد عدلت الإنكوترمز 2020 أيضا قاعدة FCA لتسمح للطرفين بالموافقة في عقد البيع على أنه يجب على المشتري أن يطلب من شركة الشحن أو وكيلها إصدار بوليصة شحن إلى البائع مع الرمز "على متن الطائرة ".[1]

1- أحمد مروك ، المرجع السابق، ص 229.

خلاصة

تبين مما سبق عرضه أن قواعد الإنكوترمز تتمثل في مجموعة من المصطلحات التجارية الدولية التي صدرت عن غرفة التجارة الدولية، حيث تمثل عقود البيع الدولية، حيث تحتل قواعد الإنكوترمز أهمية بالغة في إزالة أي غموض يشوب عقد البيع الدولي، والحد من الخلافات التي ممكن أن تنشأ بين أطراف العقد، كما أنها تساهم في تنظيم التجارة الدولية من خلال تسهيلها للعمليات التجارية على المستوى الدولي.

كما تنفرد قواعد الإنكوترمز بخصائص تميزها عن باقي القواعد لأخرى، فهي قواعد مكملة وليست أمرة وتعمل على توحيد قواعد التجارة الدولية. كما تخضع هاته الأخيرة لعدة شروط تنظمها على الصعيد الدولي وعلى صعيد التعاقد بين الأطراف لتضمن السير الحسن للمعاملات التجارية الدولية.

عرفت قواعد الإنكوترمز منذ القرن 18 من قبل المحاكم الإنجليزية، وتوالت التطورات عليها حتى اختصرت في ثلاثة عشر قاعدة في الإنكوترمز 2000 إلى احد عشر قاعدة في الإنكوترمز 2010، حيث تم حذف أربعة قواعد من الإنكوترمز 2000، وتم تبديلها بقاعدتين جديدتين، حتى تستقر في العديل لأخير ل 2020 والتي دخلت رسميا في حيز التنفيذ في سبتمبر 2019.

وتطرقنا إلى مجموعة العناصر الأساسية لهذه القواعد، بالإضافة الى وظائفهاومن جهة أخر تعرف قواعد الإنكوترمز عددا محصورا بين مجموعتين، الأولى أنشئت في حالة استعمال كافة أنواع وسائل النقل، أما المجموعة الثانية خصت تنفيذ عملية النقل على المستوى البحري والنهري.

الفصل الثاني

الإطار التشريعي لقواعد الإنكوترمز 2020

بما أن التجارة الدولية هي من أهم النشاطات التي تساهم في ازدهار الاقتصاد عبر العالم داخليا وخارجيا، فإنهذه النشاطات تخضع لقانون التجارة الدولية الذي ينظم المبادلات التجارية، فلقواعد الإنكوترمز تنظيما قانوني خاص بها، حيث أولى المشرع اهتماما بها ونص على قواعد تنظمها من خلال النظام 07-01 و المرسوم التنفيذي أيضا وهذا ما سنتطرق إليه من خلال **(المبحث الأول)** تنظيم مصطلحات التجارة الدولية 2020،كما نتطرق لرأي المشرع الجزائري ومدى استعماله لقواعد لإنكوترمز لعام 2020 **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

تنظيم مصطلحات التجارة الدولية 2020.

تخضع مصطلحات التجارة الدولية لمراقبة تشريعية، ومن خلال هذه المراقبة يتم تغيير المصطلحات التجارية الدولية مواكبة لأحدث التطورات في النشاط الاقتصادي عبر العالم، فهل اعترف المشرع الجزائري بالصيغ التجارية الدولية واستعمالها على المستوى الوطني؟

المطلب الأول

ضبط مصطلحات التجارة الدولية.

يتشكل كل مصطلح من مصطلحات الإنكوترمز من رمز يتكون من ثلاث (3) حروف فارقة لكل مصطلح، وعليه يوضع كل مصطلح التزامات البائع (المصدر) والمشتري (المستورد) من إبرام عقد النقل أو التأمين أو استخراج المستندات...الخ، كذلك تبيان مكان تسليم البضاعة من البائع إلى المشتري بالإضافة إلى التطرق للمسؤولية التي تقع عند تحقق مخاطر فقد أو هلاك أو تلف البضاعة محل العقد. وتصنف قواعد الإنكوترمز من قبل غرفة التجارة الدولية على أساس إمكانية استخدامها من طرف المصدر والمستورد مهما كانت واسطة النقل المستعلمة إلى أربع مجموعات وهي (formation Conseil :Achats ,2020,p.5)

- ✓ **مجموعةE:**هي مصطلحات أو قواعد تخص الانطلاق، أي أن المشتري يتحمل كل شيء، والبائع ببساطة يلتزم بإتاحة البضاعة فقط، على سبيل المثال المصطلح**EXW.**
- ✓ **مجموعة F :**هي المصطلحات التي تستعمل عندما تكون تكاليف النقل مدفوعة من قبل المشتري وعليه فالبائع لا يدفع على سبيل المثال **FOB**، **FCA** أو **FAS.**

✓ **مجموعة C:** هي المصطلحات التي تستعمل عندما تكون تكاليف النقل مدفوعة النقل من قبل البائع، على سبيل المثال ،**CPT،CFR، CIP،CIF** .

✓ **مجموعة D:**تسمى كذلك مصطلحات الوصول ، وهي بالتالي تعني أن المشتري لن يتحمل أي شيء، كل الإجراءات يديرها البائع وحتى التكاليف يتحملها البائع، على سبيل المثال**DD، DPU، DAP.**

الفرع الأول: المجموعة الأولى لمصطلحات التجارة الدولية.

بالاعتماد على معيار واسطة نقل البضائع، يمكن تصنيف قواعد الإنكوترمز 2020 الإحدى عشر إلى المجموعة الأولى كما يلي:

يطلق عليها اسم **القواعد متعددة الوسائط incoterms maritimesou)** **(fluviaux**موجهة للتطبيق في حالة النقل المتعدد الوسائط أي أنه يغطي واسطة واحدة أو أكثر من وسائط النقل (البر، البحر، الجو، السكك الحديدية)، بمعنى أن هذه المجموعة تستخدم بصرف النظر عن واسطة النقل المستخدمة وعن استخدام واسطة واحدة أو أكثر، وتضم سبعة (07) قواعد هي: EXW، FCA،CPT،CIP، DAP ، DPU، DDP.[1]

- **مصطلح EXW:**

معناه بالفرنسية A l usine: بمقتضاه يتم تسليم البضاعة عند مصانع أو مخازن البائع، وعلى المشتري عبء القيام بما يلزم لنقل البضاعة، ودفع التكاليف وتحمل المخاطر المرتبطة بذلك.[2]

ويظهر في هذه المجموعة حزمة من الالتزامات التي تكون في ذمة المصدر والمستورد وفقا لمصطلح"EXW" تسليم البضاعة في المصنع"، التكاليف والأخطار التي يتحملها المصدر والمستورد، من خلال مصطلح تسليم البضاعة في المصنع EXW تمثل

1- زهية توام ، سعاد رازي ، المرجع نفسه، ص 319.

2- ليلى لشطر ، "**مصطلحات التجارة الدولية (Incoterms): عنصر أساسي في عقد التجارة الدولية**"، ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، تيزي وزو، الجزائر، العدد السادس، 21-06-2018 ، ص 239.

أدنى حد من المسؤولية التي يتحملها البائع، على عكس المشتري الذي يجد نفسه في حالة اعتماد هذا المصطلح أمام حد أقصى من التكاليف و الأخطار.[1]

أما التسليم فالمشرع الجزائري نص في المادة 367 من القانون المدني بأنه " يتم التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يتم تسليمه تسلما ماديا مع طبيعة الشيء المبيع" وهذا تسليم فعلي، ويوجد التسليم الحكمي الذي نصت عليه نفس المادة،وقد يتم التسليم بمجرد التراضي بين الطرفين على البيع إذا كان المبيع موجودا تحت يد المشتري قبل البيع أو كان البائع قد استبقى المبيع في حيازته بعد البيع لسبب آخر لا علاقة له بالملكية، فإذا اشترط نقل البضاعة بموجب عقد البيع الدولي. فإن طريقة التسليم تكون بوضع المبيع تحت تصرف الناقل الأول، وذلك بتمكينه من حيازتها حيازة مادية قصد إيصالها إلى المشتري، أما فيما عدا ذلك، وكحالة ألا يتضمن البيع النقل، ففي هذه الحالة يجب أن يتأكد المشتري بأن البضائع قد تم وضعها بالفعل تحت تصرفه، وذلك بطريق الإبلاغ من قبل البائع بالطريقة الملائمة والمناسبة.[2]

1- عيشة حاج الشيخ ، لكروت مريم،**مصطلحات التجارة الخارجية**، بحث جامعي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019، ص 10.

2- مختار رزايقية، **التزامات عقد البيع الدولي للبضائع وفقا لاتفاقية فيينا لسنة 1980**،رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والإدارية- فرع العقود والمسؤولية-، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 10.

الشكل(1) التالي يوضح مصطلح EXW[1].

- **مصطلح FCA:**

بموجبه يلتزم البائع فقط بتسليم البضاعة الجاهزة للتصدير على مسؤولية الناقل الذي يعينه المشتري، ويكون التسليم في المكان المتفق عليه.[2]

وهذا المصطلح يجعل البائع يتحمل تكاليف وأخطار البضاعة من تعبئة وتغليف، وتكاليف نقل البضاعة إلى ميناء التصدير، والقيام بإجراءات ومصاريف الجمركة في بلد، هو ذلك حتى تسليمها للناقل أو وضعها على وسيلة النقل التي يختارها المشتري ويتم تحويل المخاطر وبقية التكاليف إلى المشتري لحظة استلام الناقل للبضاعة التي يختارها المشتري ويتم تحويل المخاطر وبقية التكاليف إلى المشتري لحظة استلام الناقل للبضاعة لتبدأ عندئذ مسؤوليات المشتري، أي أن نقطة تحول التزامات من البائع إلى المشتري هي لحظة تسليم البضائع إلى الناقل الدولي.[3]

1- الموقع الألكتروني https://m.macmap.org/ar/resources/incoterms، 2023/06/15، 15:36.

2- ليلي لشطر، المرجع السابق، ص 239.

3- عيشة حاج الشيخ ، مريم لكروت، المرجع السابق، ص 10.

الشكل (2) يوضح مصطلح FCA.[1]

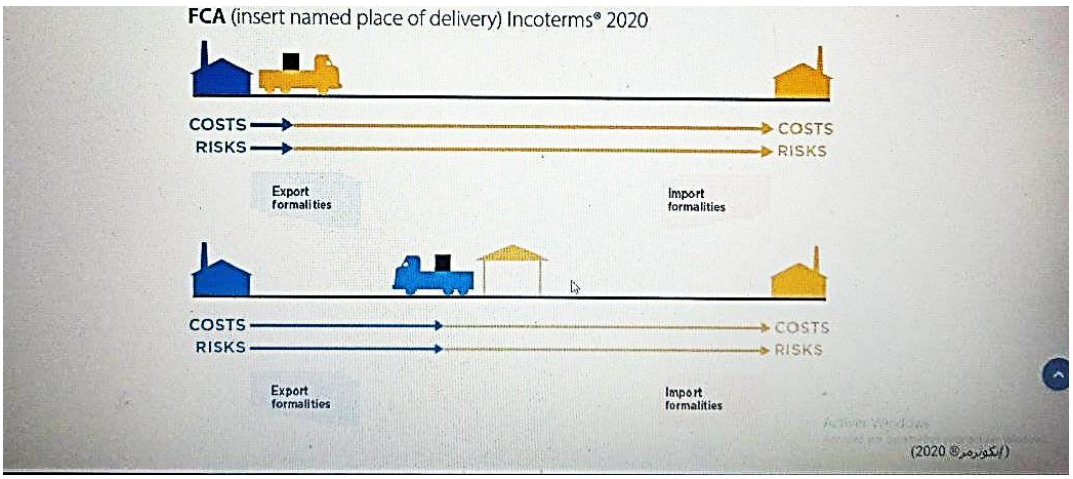

- **مصطلحCPT:**

يستخدم مع جميع أنواع النقل وبموجبه يكون المصدر قد أوفى بالتزاماته بالتسليم عندما يسلم البضاعة للناقل في المكان المحدد مع دفع تكلفة النقل حتى مكان الوصول المتفق عليه.[2]

وهنا على البائع الملزم بتسليم البضاعة، تحمل أجرة نقلها وتخليصها جمركيا لغاية مكان الوصول وانطلاقا من ذلك الوقت ينتقل عبء تحمل المخاطر إلى المشتري الملاحظ هنا أن البائع يضل ملتزما اتجاه المشتري إلى حين وصول البضاعة إلى المكان المحدد.[3]

1- الموقع الألكتروني https://m.macmap.org/ar/resources/incoterms، 2023/06/15، 15:36

2-نادية لونيس، ، **قراءة في إصدار 2020 لمصطلحات التجارة الدولية – توزيع تكاليف الخطر ومخاطر الصفقات بين المصدر والمستورد**-، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، جامعة الجزائر 03، المجلد 11، العدد01، 2022، ص 504.

3- عيشة حاج الشيخ، لكروت مريم، المرجع السابق، ص 11.

الشكل (3) يوضح المصطلح CPT.[1]

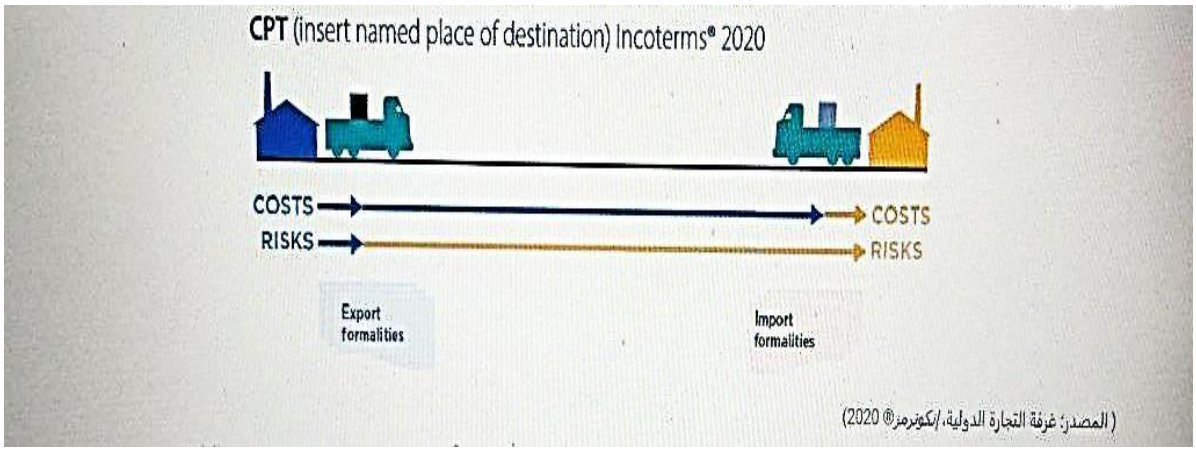

- **مصطلح CIP:**

يتحمل هنا كل من البائع والمشتري نفس الالتزامات المدرجة حسب مصطلح CPT، باستثناء أنه يجب أيضا على البائع التأمين ضد خطر الخسارة أو الضرر الذي يمكن أن تتعرض لها البضائع أثناء مرحلة النقل،[2] يتحمل هنا كل من البائع والمشتري نفس الالتزامات المدرجة حسب مصطلح CPT باستثناء انه يجب أيضا على البائع التأمين ضد خطر الخسارة أو الضرر الذي يمكن أن تتعرض لها البضائع أثناء مرحلة النقل، وبالتالي فوفقا لهذا المصطلح يلتزم البائع بتسليم البضاعة خالصة أجرة النقل والتامين في مكان الوصول. فهو من يتحمل النفقات والتكاليف والمخاطر المتعلقة بالبضاعة وكذا تحديد الناقل الذي يتولى إيصالهاإلى المكان المحدد، لذلك يضاف إلى ذلك عبء آخر يتمثل في التامين على البضاعة لمصلحة المشتري ضد أي خطر مرتبط بنقلها إلى الوجهة المتفق عليها.[3]

1- الموقع الألكتروني https://m.macmap.org/ar/resources/incoterms، 2023/06/15، 15:36

2- ليلى لشطر، المرجع السابق، ص 239.

3- عيشة حاج الشيخ، مريم لكروت ، المرجع السابق، ص 11.

الشكل(4) يوضح التعامل بالمصطلح CIP.[1]

الشكل رقم 05تقاسم المخاطر والتكاليف بين البائع والمشتري وفق المصطلح CIP

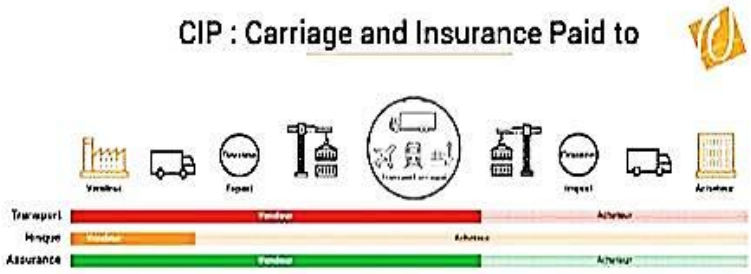

Source: Formation Conseil Achats, (2020), tout comprendre sur les Incoterms 2020, France, 2020, p11.

- **مصطلح DAP:**

حيث يعتبر البائع منفذا لالتزامه بالتسليم عند وضع البضائع على وسائل النقل لتكون جاهزة للتفريغ تحت تصرف المشتري وعلى نفقته في المكان المتفق عليه، ومنذ ذلك الوقت يتحمل المشتري التكاليف والمخاطر المرتبطة بتلك البضائع.كما يلتزم البائع بالتعبئة والتغليف وبقية المصاريف المتعلقة بإجراءات ما قبل إرسال البضاعة، التخليص الجمركي للتصدير، نفقة شحن حمولة النقل الأساسي، ونقل البضاعة في أي وسيلة من وسائل النقل إلى المكان المتفق عليه في بلد المشتري، أما فيما يخص التزام التأمين فيعتبر إجباري على البائع، إضافة إلى تكلفة تفريغ حمولة النقل الأساسي المشحونة في المكان المتفق عليه، ونفقة إرسال البضاعة من مكان الوصول ما عدا مصاريف الجمركة في بلد المستورد أما الأخطار فيكون البائع مسئولا على الضرر الذي يلحق بالبضاعة حتى بعد

1- زهية توام ، سعاد رازي ، المرجع السابق، ص 322.

تفريغ الحمولة من وسيلة النقل البحرية، البرية أو الجوية ماعدا الإخطار التي تنجر عند تسوية الجمركية ونقطة تحول التكاليف إلى المشتري تكون في مرحلة التسوية الجمركية.[1]

الشكل (5) يمثل مصطلحDAP.[2]

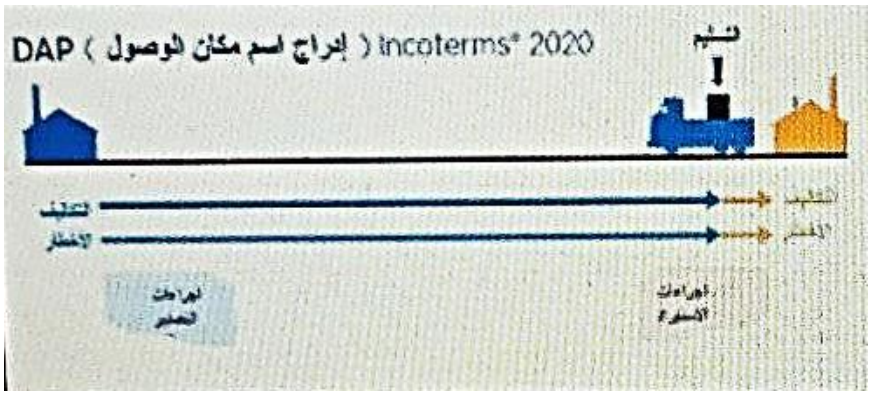

- **مصطلح DPU:**

يعد هذا المصطلح جديد في إصدار 2020، وقد حل محل المصطلح DAT 2010 ، ووفق هذا الشرط يقوم البائع بتسليم البضائع إلى المحطة النهائية أو أي مكان آخر يحدده المشتري، ثم يتولى المشتري التلخيص الجمركي للاستيراد ونقل البضاعة إلى مصنعة أو مخازنه عند الاقتضاء، ويعتبر التسليم قد تم لما يقوم البائع بتفريغ البضاعة من وسيلة النقل المستعملة في المكان المتفق عليه وبالتالي يمكن القول أن البضاعة سلمت للمشتري وهي تحت تصرفه فالبائع يتحمل جميع المخاطر والنفقات حتى مكان التسليم ويشترط في هذا الشرط أن يقوم البائع بالتلخيص الجمركي عند التصدير أما المشتري فهو مطالب بتنظيم عملية توجيه البضائع إلى الوجهة النهائية والقيام بالإجراءات الجمركية للاستيراد ويتم تحويل مخاطر النقل من البائع إلى المشتري وفق هذا الشرط عندما يتم تفريغ البضائع في وجهتها النهائية أما مسؤولية البائع فتنتهي عندما يتم التسليم.

1- يسمينة فتيحة قادي، المرجع السابق، ص ص 79- 80.

2- الموقع الإلكتروني https://m.macmap.org/ar/resources/incoterms، 2023/06/15، 15:36.

والشكل (6) يوضح مصطلح DPU.[1]

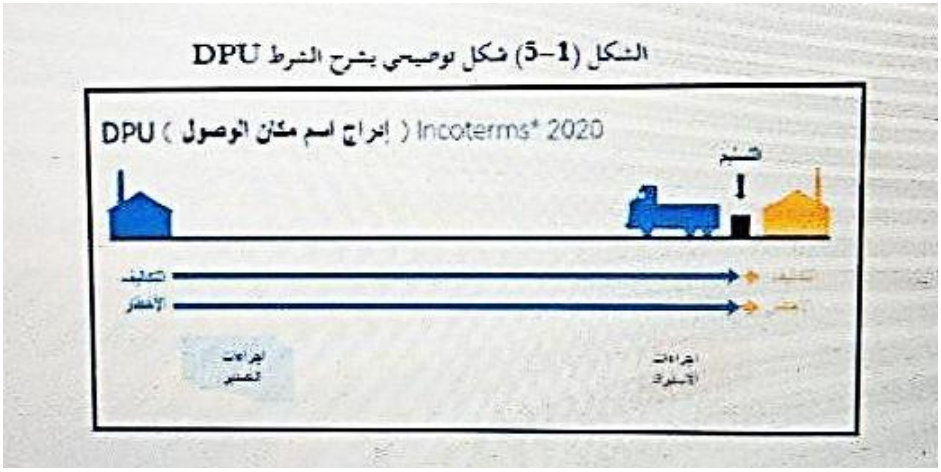

- **مصطلح DDP:**

يتعين على البائع تسليم البضاعة للمشتري بعد دفع كل المصاريف وتكاليف النقل والتأمين، إضافة إلى دفع الرسوم المستحقة للضرائب وكذلك الحقوق الجمركية،[2] يلتزم البائع بالتعبئة والتغليف وبقية المصاريف المتعلقة بإجراءات ما قبل إرسال البضاعة، التخليص الجمركي للتصدير، نفقة شحن حمولة النقل الأساسي، ونقل البضاعة في أي وسيلة من وسائل النقل إلى المكان المتفق عليه في بلد المشتري أما فيما يخص التزام التأمين فيعتبر إجباري على البائع إضافة إلى تكلفة تفريغ حمولة النقل الأساسي المشحونة في المكان المتفق عليه، ونفقة إرسال البضاعة من مكان الوصول كما يسدد البائع مصاريف الجمركة في بلد المستورد أما الأخطار فيكون البائع مسؤولا على الضرر الذي يلحق بالبضاعة في بداية نقل البضاعة حتى تسليمها للمشتري عند الباب وفي هذا المصطلح لا يوجد نقل المخاطر والتكاليف للمشتري.[3]

1-سليمة طيبي، أسماء رحيم، المرجع السابق، ص 19.

2- ليلى لشطر ، المرجع السابق، ص 240.

3- عيشة حاج الشيخ ، مريم لكروت، المرجع السابق، ص 13.

الشكل (7) يمثل المصطلح DDP.[1]

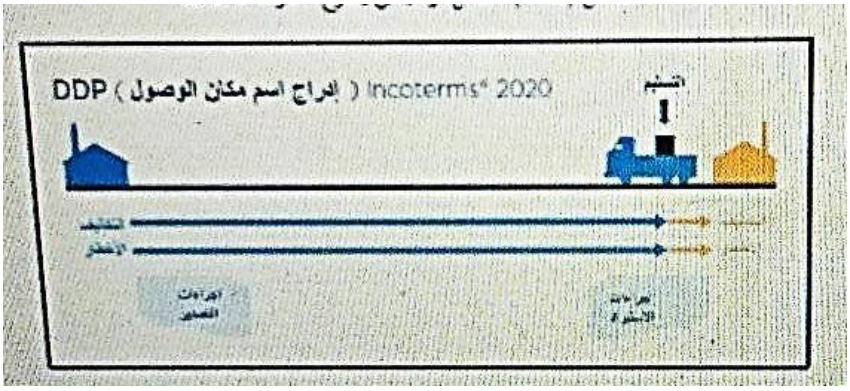

الفرع الثاني: المجموعة الثانية لمصطلحات التجارة الدولية.

ويطلق عليها كذلك القواعد البحرية أو النهرية، وهي تشمل قواعد تصلح فقط للنقل البحري والنقل عبر الممرات الداخلية، وهي تضم أربعة من القواعد هي: CIF CFR FOB FAS وفيما يلي يتم شرح كل قاعدة أو مصطلح من مصطلحات الإنكوترمز 2020 الخاصة بهذه المجموعة وهي كالتالي:

- **مصطلح FAS:**

وفقا له ينتهي التزام البائع بوضع البضاعة على رصيف الميناء الذي تقف عليه السفينة الناقلة، ومعنى ذلك أن المشتري يتحمل جميع النفقات ومخاطر هلاك أو تلف البضاعة منذ تلك اللحظة، مع الإشارة إلى أنه في هذا البيع يتم تحديد ميناء الشحن.[2]

كما يدل على أن التزامات البائع تنتهي بعد إتمام إجراءات تعبئة وتغليف البضاعة وتكاليف جمركة البضائع وتحمل مخاطر كل ذلك، كما أن البائع أيضا يلتزم بإيصال الحمولة إلى رصيف الميناء أين يتم انتقال كل التكاليف وأعباء المخاطر إلى مسؤولية المشتري عند شحن البضاعة إلى رصيف الميناء للتصدير، وهي نقطة تحويل الالتزامات

1- الموقع الإلكتروني https://m.macmap.org/ar/resources/incoterms، 2023/06/15، 15:36

2- ليلى لشطر، المرجع السابق، ص 241.

من البائع إلى المشتري والذي يقوم على نفقته بشحن البضاعة على ظهر السفينة إضافة إلى النقل الأساسي و التأمين وتفريغ الحمولة في ميناء الوصول إلى بلد المستورد، إضافة إلى القيام بإجراءات التخليص الجمركي من طرف المشتري دائما، والتكاليف الأخرى إرسال الحمولة إلى مكان الوصول.[1]

الشكل (8) يوضح مصطلح FAS.[2]

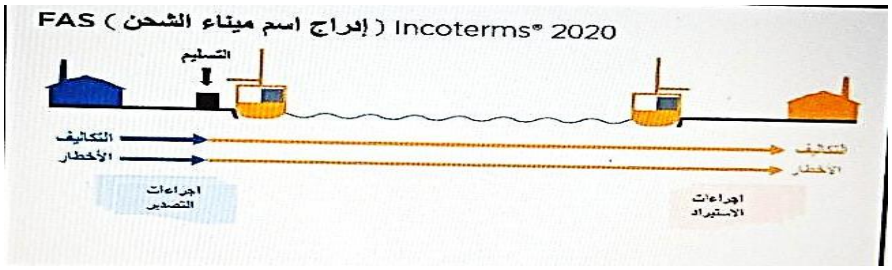

- **مصطلح FOB:**

يقصد بذلك أن البضاعة محل البيع توضع بمعرفة البائع على ظهر السفينة الناقلة لها في ميناء الشحن المحدد في العقد، لتنتقل المخاطر المرتبطة بها على عاتق المشتري بالوقت الذي يعبر فيه تلك البضاعة حاجز السفينة الناقلة.[3]حيث تنتهي مسؤولية البائع عند وضع البضائع على ظهر السفينة في ميناء الشحن، بعد تهيئة البضاعة من تعبئة وتغليف ثم تسديد مصاريف ما قبل إرسال البضاعة والمتمثلة في إيصال البضاعة إلى الميناء إضافة إلى تكاليف ومخاطر شحن الحمولة على سطح السفينة أو داخل عنابرها (مخازن السفينة) والأمر هنا راجع إلى مضمون العقد التجاري بين البائع والمشتري ففي الحالة العادية يتحمل البائع هذه التكاليف والمخاطر (تكلفة شحن الحمولة على ظهر السفينة)، أما إذا نصت مستندات الصفقة على خلاف ذلك تكون تكاليف الشحن والأخطار من مسؤولية المشتري ثم إكمال إجراءات التصدير من طرف البائع، ومن النقطة التي توضع

1- قادي يسمينة، المرجع السابق، ص 73.

2- سليمة طيبي، أسماء رحيم، المرجع السابق، ص 24.

3- ليلى لشطر، المرجع السابق، ص 241.

فيها البضائع على ظهر السفينة تتحول الالتزامات من البائع إلى المشتري وبذلك يتحمل المشتري جميع النفقات والمخاطر التي قد تلحق بالبضاعة، فيتكفل بتسديد أجرة النقل البحري والتأمين على ذلك ونفقة تفريغ الحمولة زيادة على ذلك مصاريف الجمارك عند الوصول وتكاليف إرسال البضاعة من مكان الوصول إلى مخازن المستورد.[1]

الشكل (9) يوضح الشرط FOB.[2]

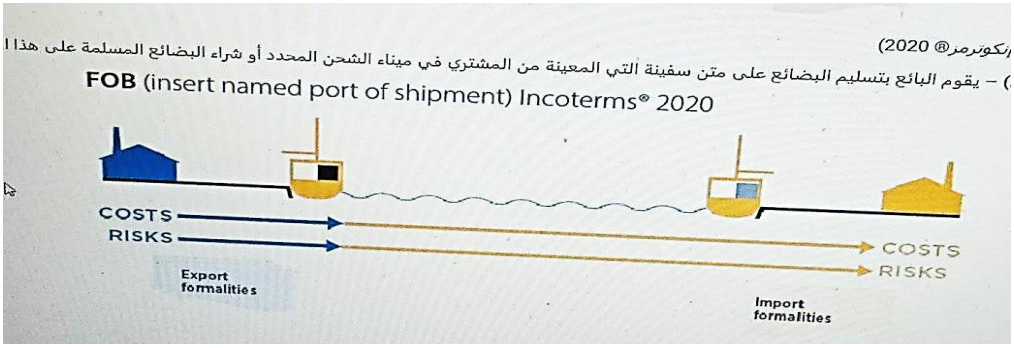

- **مصطلح CFR:**

وهنا يلتزم البائع بدفع النفقات البضاعة وأجرة النقل التي تلزم لإحضار البضاعة إلى المشتري في ميناء الوصول المحدد في هذا البيع، ومن لحظة عبور تلك البضاعة حاجز السفينة في ميناء الشحن تنتهي مسؤولية البائع عن مخاطر الهلاك والتلف وأي زيادة في نفقات البضاعة، لتنتقل إلى المشتري.

الشكل (10) يمثل الشرط CFR.[3]

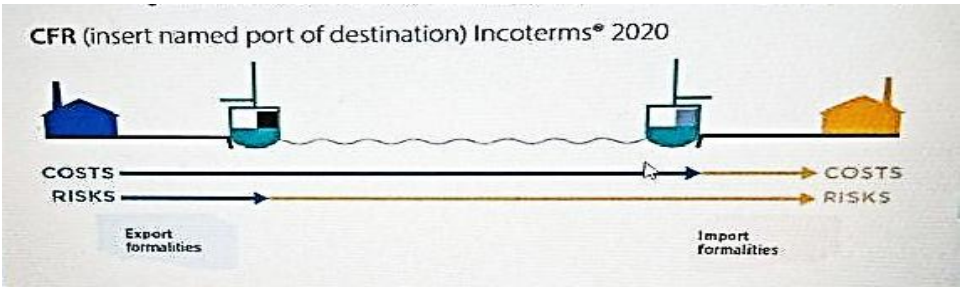

1- يسمينة فتيحة قادي ، المرجع السابق، ص 73.

2- سليمة طيبي، أسماء رحيم، المرجع السابق، ص 25.

3- الموقع الإلكتروني https://m.macmap.org/ar/resources/incoterms، 2023/06/15، الساعة 15:36.

- **مصطلح CIF:**

يلتزم البائع بدفع نفقات البضاعة، ومصاريف التأمين عليها وأجرة نقلها، حيث يقدم إلى المشتري وثيقة تأمين بحري ضد مخاطر هلاك أو تلف البضاعة أثناء نقلها، ويسمى البيع وفقا له بالبيع بصيغة الالتزام بنفقات البضاعة وأجرة النقل ومصاريف التأمين.[1]

أما الالتزامات الواقعة على البائع والمشتري بخصوص هذين المصطلحين فهي كالتالي:

بالنسبة للمصطلح CFR يلتزم هنا البائع بدفع نفقات البضاعة وأجرة النقل التي تلزم لإحضار البضاعة إلى المشتري في ميناء الوصول المحدد في هذا البيع، ومن لحظة عبور تلك البضاعة حاجز السفينة في ميناءالشحن تنتهي مسؤولية البائع عن مخاطر الهلاك والتلف وأي زيادة في نفقات البضاعة لتنتقل إلى المشتري، ومنه البائع ملزم بنفقات البضاعة وأجرة النقل وهو من يتولى تحمل نفقات السفينة الناقلة إلى حين عبور البضاعة فعلا لحاجزها. إلا أن المصطلح CIFيلتزم البائع هنا بدفع نفقات لبضاعة ومصاريف التأمين عليها وأجرة نقلها حيث يقدم إلى المشتري وثيقة تامين بحري ضد مخاطر الهلاك أو تلف البضاعة أثناء نقلها ويسمى البيع وفقا له بالبيع بصيغة الالتزام بنفقات البضاعة وأجرة النقل ومصاريف التامين.

يستخلص من مضمون هذا المصطلح أن البائع يلتزم بذات الالتزامات المحددة وفقا لمصطلح CFR مضافا إليها عبء آخر يتمثل في تزويد المشتري بوثيقة تأمين ضد المخاطر المرتبطة بالبضاعة كالسرقة والضياع وغيرها...

وبالرجوع إلى كافة تصنيفات مصطلحات التجارة الدولية يعد كلا من CIF، FOB من بين المصطلحات الأكثر تطبيقا من الناحية العلمية بالنسبة لعقود البيع البحرية وهذا لاشتمال مضمونها على التحديد الدقيق لكافة الالتزامات الملقاة على عاتق الأطراف،

1- ليلى لشطر، المرجع السابق، ص 242.

وخاصة فيما يتعلق بتحمل المخاطر المتعلقة بالبضاعة المسلمة من خلال وجوب تقديم شهادة تأمين بحري، وهو ما يشكل ضمانا إضافيا بالنسبة للمشتري.[1]

الشكل (11) يوضح المصطلح CIF.[2]

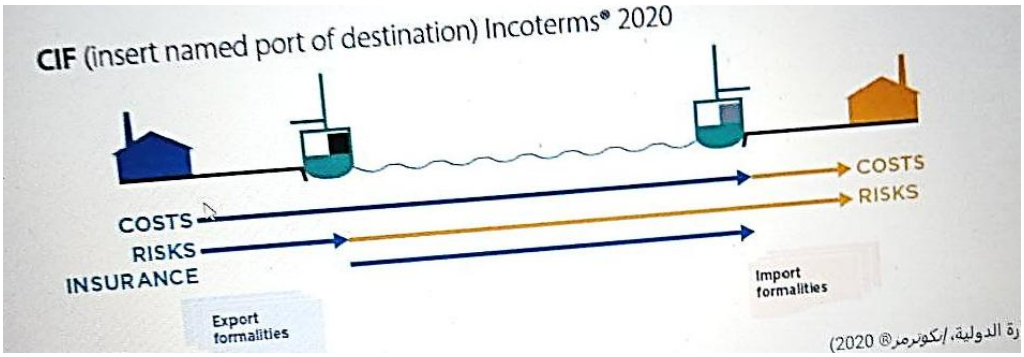

المطلب الثاني

تعديلات ميزت إصدار 2020.

توالت التعديلات لقواعد الإنكوترمز منذ بداية ظهورها حتى استقرت على تعديلات آخر إصدار لسنة 2020 حيث تم تعديل بعض المصطلحات **(الفرع الأول)** وإضافة و استبدال شروط أخرى **(الفرع الثاني)**

الفرع الأول: المصطلحات المستبدلة في إصدار 2020.

تم إعادة النظر في شروط نسخة 2020 في سبتمبر الماضي من العام 2019 وقد دخلت حيز التنفيذ بدأ من 1 جانفي 2020، حيث انضمت أخيرا الصين وأستراليا للمرة

1- حاج الشيخ عيشة، مريم لكروت، المرجع السابق، ص 12.

2- الموقع الإلكتروني https://m.macmap.org/ar/resources/incoterms، 2023/06/15، الساعة 15:36.

الأولى إلى هيئة التحرير المكلفة بمراجعة شروط التجارة الدولية، جنبا إلى جنب مع ممثلين من فرنسا وإنجلترا والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، وقاموا باقتراح النسخة النهائية Incoterms 2020.[1]تجدر الإشارة أنه- لغاية الآن- بإمكان الأطراف المتعاقدة أن تستمر في استعمال الإنكوترمز 2010 واعتبارها ما زالت سارية المفعول، وأنه ليست هناك حاجة ماسة لتعديل جميع العقود الحالية التي تشير تحديدا إلى الإصدار السابق،حيث يستمر تفسير هذه العقود وتطبيقها وفقا لنسخة 2020.

الملاحظ من نسخة الإنكوترمز ل2020 أنها جاءت لتبقي على نفس تقسيم قواعد الإنكوترمز 2010 بالنسبة لوسائل النقل، وبنفس العدد ولكنها أدخلت تغييرات جديدة عليها، والهدف الرئيسي من هذه الطبعة الجديدة في تسهيل قراءة وفهم قواعد وشروط التجارة الدولية من أجل الحد قدر الإمكان من سوء التفاهم والنزاعات التي يمكن أن تنشأ عن سوء تفسير تفاصيل شروط التجارة الدولية.[2] فتمثلت أول إضافة في هذا الإصدار الجديد في قيام غرفة التجارة الدولية بوضع عرض تقديمي محسن في الكتيب الرسمي لغرفة التجارة الدولية رقم EF 723. حيث نجد ومن أجل كل مصطلح من مصطلحات الإنكوترمز ملاحظات توضيحية للمستخدمين مع توصيات للاستخدام، الرسوم البيانية التي تحدد موقع التسليم (نقطة تحويل المخاطر) وتوزيع التكاليف (نقطة توقف وتحويل التكلفة)، وكجزء لا يتجزأ من القواعد، ستتمكن هذه الملاحظات من الآن فصاعدا من توضيح الأمور أمام القضاة والمحكمين في حالة النزاعات بين البائع والمشتري:

- ✓ تم إعادة ترتيب الالتزامات المبادلة من أجل لتسليط الضوء على النقاط الأساسية المتعلقة بالتسليم وتحويل المخاطر.
- ✓ هناك مادة واحدة تتضمن توزيع لجميع التكاليف بين البائع والمشتري.

1-سليمة طيبي، أسماء رحيم، المرجع السابق، ص 28

2- أحمد مروك، المرجع السابق، ص 229.

✓ إضافة متطلبات متعلقة بالأمان في التزامات النقل وتقاسم التكاليف بين البائع والمشتري.[1]

الفرع الثاني: التغيرات التي أضافها تعديل 2020.

بخصوص الإضافات والتغيرات التي قام بها إصدار 2020 ضمن قواعد الإنكوترمز فهي كالتالي:

✓ استبدال المصطلح DATبالمصطلح DPU " التسليم في مكان التفريغ"، حيث قامت غرفة التجارة الدولية بإلغاء المصطلح DAT " التسليم عند المحطة النهائية" (Rendu au Terminal) والذي يتم وفقه البائع بتفريغ البضاعة من وسيلة النقل المستعملة في المحطة المتفق عليها، واستبداله بالمصطلح DPU " التسليم في مكان التفريغ" حيث أثار المصطلح DAT الكثير من سوء الفهم في المعاملات من خلال إساءة تفسير مصطلح المحطة النهائية Terminal، وقد جاء المصطلح الجديد DPU ليلزم البائع على تسليم البضائع المفرغة إلى الوجهة المتفق عليها (سواء كانت محطة أو مصنع أو مستودع أو غيرها...) وإذا لم يكن المكان محطة نهائية، فيجب على البائع التحقق من أن المكان الذي يخطط لتسليم البضائع فيه هو مكان يسمح له بتفريغ البضاعة فيه[2].

✓ إثراء المصطلح FCA بخيار بوليصة الشحن (Connaissement a bord):

حسب إصدار الإنكوترمز2010، فإن البائع بموجب المصطلح FCA يلتزم فقط بتسليم البضاعة الجاهزة للتصدير على مسؤولية الناقل الذي بعينه المشتري، ويكون التسليم في المكان المتفق عليه. وقد جاء إصدار 2020 ليعزز ويثري هذا المصطلح بخيار "بوليصة الشحن على متن السفينة" (Bill of Lading (BL) ON Borard) تشير لشحن البضائع على ظهر السفينة كخيار إضافي للبائعين والمشترين، فمع هذا الخيار يقوم

1- زهية توام ، سعاد رازي، المرجع السابق، ص 327.

2- نادية لونيس، المرجع السابق، ص ص505- 506.

المشتري والذي تقع على مسؤوليته تعيين الناقل (مؤسسة بحرية أو أي عون آخر)بإلزام الناقل وتقديم دليل على أن البائع قد حمل البضاعة على متن السفن.[1]

- ✓ تدعيم CIP بتعزيز التأمين: حيث تم إثراؤه بتدعيم التأمين للنقل فأصبحت التغطية لكل المخاطر، حيث كان يلزم البائع بالتأمين على البضاعة بأضعف مستوى أما إذا أراد المستورد تغطية أعلى فيتطلب الأمر الاتفاق بين الطرفين على ذلك، بينما مع هذه الميزة الجديدة التغطية في التأمين تكون بدرجة عالية وأكثر شمولا بصفة تلقائية دون الحاجة للاتفاق على ذلك.[2]

وفي الحقيقة انتقلت متطلبات التأمين في المصطلح CIP من البنود Cإلى البنودA و ذلك لزيادة التغطية التأمينية، حيث وحسب إصدار 2020، فإنه وفق المصطلح CIP يتولى البائع التأمين على البضاعة لحساب المشتري ضد الهلاك أو التلف الذي قد يصيب البضاعة فيغطي البائع الحد الأقصى للتأمين خلال فترة النقل، أين على البائع التعاقد مع شركة تأمين و دفع أقساط التامين في حدها الأقصى أي حسب بند (ICC–A) أو ما يعادل سعر البضاعة حسب العقد مضاف إليه، حيث أن هذا المصطلح في هذا الإصدار 2020 حافظ على كل صفاته التي كانت في إصدار 2010 باستثناء التغطية التأمينية التي انتقلت من حدها الأدنى في إصدار 2010 10 إلى حدها الأقصى في الإصدار الجديد لعام 2020،وبالتالي فمن الآن وصاعد أصبحت التغطية التأمينية للمصطلح CIP أكثر شمولا.

- ✓ **المصطلح EXW:**

بالنسبة لهذا المصطلح احتفظت به غرفة التجارة الدولية، لكن باقتصار استخدامه في المعاملات المحلية دون الدولية.

1– زهية توام ، سعاد رازي، المرجع السابق، ص 327.

2– نادية لونيس، المرجع نفسه، ص 506.

- ✓ إمكانية استخدام وسائل النقل الشخصية بالنسبة للمصطلحاتFCA،DAP،DPU، DDP.

وقد أخذت قواعد الإنكوترمز 2020 بعين الاعتبار أن البضائع يتم نقلها من البائع إلى المشتري من قبل طرف ثالث (ناقل تجاري أو شركة نقل بحري)، وبالتالي لم تسمح قواعد 2010 للمشتري أو البائع بإتاحة فرصة استخدام وسائل النقل الخاصة به من أجل تسليم البضاعة. وهذا النقص تداركه إصدار 2020، والذي أخذ بعين الاعتبار مفهوم النقل الداخلي في بلد البائع (حالة المصطلح FCA) أو النقل في بلد الوجهة أي بلد المشتري (حالة المصطلحات DDP،DPU ،DAP، EXW) محققا باستخدام وسائل النقل الشخصية بالبائع أو المشتري لنقل البضائع دون الاعتماد بالضرورة على شركة النقل.

- ✓ **التلخيص الجمركي في حالة التصدير والاستيراد بالعبور:**

يبين إصدار 2020 بصورة واضحة الطرف المسؤول عن القيام بالتلخيص الجمركي بتحمل مستحقات الجمركة وكذا المخاطر ولأول مرة يتم أخذ حالة جمركة البضاعة وفق نظام العبور، وعليه وفي هذه الحالة، فإن القاعدة المستعملة وفق هذا الإصدار هي أن تنسب المسؤولية للطرف الذي يتحمل مخاطر النقل إلى غاية مكان التسليم. بخصوص المصطلحات EXW ، FCA، FAS، FOB، CPT،CFR،CIP،CIF والتي يتم فيها تحويل مخاطر النقل في بلد البائع، وعليه فإن هذه الإضافة تعتبر جد مهمة خاصة عندما يتعلق الأمر بعقد بيع بضاعة يستلزم تسليمها العبور على إدارات جمارك دول قبل الوصول إلى إدارة جمارك بلد المستورد أي المشتري. [1]

1- زهية توام ، سعاد رازي، المرجع السابق، ص. ص 327، 328.

المبحث الثاني

تطبيق قواعد الإنكوترمز في الجزائر.

إن انتشار التعامل بمصطلحات التجارة الدولية في عقود البيع التجارية الدولية أدى بالجزائر إلى التعامل بهذه المصطلحات التجارية الدولية كغيرها من الدول لأخرى، وبالتالي يتطلب منا معرفة موقف المشرع الجزائري من قواعد الإنكوترمز (المطلب الأول)، ومعرفة المصطلحات التي استعملها المشرع الجزائري (المطلب الثاني).

المطلب لأول

موقف المشرع الجزائري من قواعد لإنكوترمز.

يسهل ارتباط الصيغ التجارية الدولية بعقد البيع التجاري الدولي عملية التعاقد بين لأطراف، **فمما مدى اعتراف القانون الجزائري بالصيغ التجارية الدولية؟و ماهي صيغ الإنكوترمز المستعملة في الجزائر.**

الفرع الأول: اعتراف القانون الجزائري بقواعد الإنكوترمز.

يظهر اعتراف المشرع الجزائري من خلال تنظيمه لقواعد الإنكوترمز ضمن مراسيم وأوامر أو ذكر أحد المصطلحات ضمن مواده.

لقد تأثر متعاملي التجارة الدولية الخارجية في الجزائر بالتطور السريع الذي عرفته معاملات التجارة الدولية، وعليه مثلهم مثل متعاملي التجارة الدولية بحثوا عن قواعد تضمن لهم الأمن القانوني في معاملاتهم التجارية بدلا من قواعد منهج التنازع فكانت قواعد قانون التجار الدولي في صدارة خياراتهم. فكانت معظم معاملات التجارة الدولية تتم من خلال عقد البيع الدولي، والجزائر باعتبارها من دول الجنوب فهي تنتهج سياسة الاستيراد للمواد المصنعة ونصف المصنعة، وهي كذلك من أهم الدول المصدرة للبترول،

فكان لا بد لنا من البحث عن مدى اعتراف الجزائر بقواعد الإنكوترمز في عقود بيعها الدولية سواء على مستوى القانون أو على مستوى القضاء.

هناك مجموعة من المراسيم والتنظيمات التي اعترفت مباشرة بقواعد الإنكوترمز، وهناك تلك التي أشارت إلى بعض الصيغ التي وردت في مجموع قواعد الإنكوترمز، وفي ما يلي سنشير إلى بعضها.[1] على النحو التالي:

- توجد إشارة مباشرة لقواعد الإنكوترمز (INCOTERMS) في نص المادة 27 من النظام رقم07-01 المؤرخ في 03فيفري2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة. حيث جاء نص المادة كما يلي:

"يمكن استعمال مجموع المصطلحات التجارية (INCOTERMS) التي تتضمنها أصول وأعراف الغرفة التجارية الدولية، في العقود التجارية ما لم تنص الأحكام التشريعية أو التنظيمية على خلاف ذلك"[2].

- كذلك المرسوم التنفيذي رقم 07-191 المتعلق بتحديد كيفيات وإجراءات ضبط السعر المرجعي للغاز الطبيعي الموجه للتصدير، حيث أشارت كلا من المادتين6و7 من هذا المرسوم التنفيذي إلى المصطلحFOB.[3]

1- فريدة بن عثمان، النظام القانوني، للصيغ التجارية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2017/2016.، ص 184.

2-النظام رقم 07-01، المرجع السابق، ص 18.

3- المرسوم التنفيذي رم 07-191، المؤرخ في 17 يونيو 2007، المحدد لكيفيات واجراءات ضبط السعر المرجعي للغاز الطبيعي الموجه للتصدير ، ج.ر،ج.ج.د.ش، العدد41، الصادر في 20 يونيو 2007، ص 27.

– ومن جهة أخرى صدر المرسوم التنفيذي رقم 10–89 المتعلق بتحديد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر، وأشار إلى كل من المصطلحFOB، والمصطلح " depart usine" في طلب الإعفاء من الحقوق الجمركية[1].

وهناك المرسوم التنفيذي رقم 11–108 المتعلق بتحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك وذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، أشار هذا المرسوم في نص المادتين 5 و6 للمصطلح CAF والمصطلح FOB، في نص المادة 6.[2]

وبالتالي فالجزائر وبعد انضمامها إلى صندوق النقد الدولي سنة 1963، فرض عليها هذا الأخير أن تقيم الصادرات وفقا للمصطلح FOB المعروف دوليا، كما فرض على المشرع الجزائري أن يكيف مجموع النصوص القانونية المتعلقة بهذا المجال مع الشروط التي يفرضها عليه هذا الصندوق.

–كما تجدر الإشارة إلى أنه بالإمكان الاطلاع على ملاحظات الرابطة المهنية للمصارف والمؤسسات المالية الجزائرية المؤرخة على التوالي في 25 و26 ديسمبر 2019 تحت رقم 643و 645، والمتعلقة باستخدام قاعدة FOB في إطار الواردات في الجزائر بداية من 01جانفي 2020، وهو تاريخ دخول الطبعة التاسعة الجديدة للإنكوترمز حيز التطبيق.[3]

1،المرسوم التنفيذي رقم 10–89، المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1431 الموافق ل10 مارس سنة 2010، المتعلق بتحديد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر ، ج.ر رقم 17 المؤرخة في 14 مارس 2010، ص 6.

2– المرسوم التنفيذي رقم 11–108 ، المؤرخ في 06 مارس 2011، المتعلق بتحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك وذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد 15، الصادر في 09 مارس 2011، ص 27.

3– مروك أحمد، المرجع السابق، ص 230.

الفرع الثاني: صيغ الإنكوترمز المستعملة في الجزائر.

تسعى الجزائر لتنظيم التجارة الدولية والاستفادة من مكاسبها، عن طريق تسهيل وتحديد العلاقة مع العملاء والموردين، زيادة إلى ذلك تخفيض التكاليف خاصة تكاليف النقل البحري لتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وبالرغم من ضعف المقومات لذلك مثل قلة مؤسسات التأمين الدولية، والسفن الوطنية التي يعتبر عددها ضعيف جدا مقارنة بالدول المجاورة ناهيك عن الدول المتقدمة، والسبيل لتحقيق هاته الأهداف يتأتى من تطبيق القواعد المطبقة على عمليات التجارة الخارجية بمقتضى النظام رقم07-01، الذي ينص على استخدام الجزائر لمصطلحات التجارة الدولية.[1]

إن النظام المطبق على تسديد أجرة حمولة البضاعة أو تكاليف النقل البحري للبضائع في الجزائر. يعتمد على أساس تحديد شروط النقل وتسديد أجرة حمولة البضائع المنقولة بحرا وكذا مصاريف توقيف الحاويات بموجب عقد النقل البحري المنبثق عن العقد التجاري.[2]

فمن أجل الحد من تكاليف واردات السلع الأجنبية، خططت الحكومة الجزائرية لفرض قاعدةFOBالتي تنص على أن البائع يتولى النقل الرئيسي للبضائع إلى ميناء المقصد المعين من قبل المشتري، وعليه فعند شراء سلعة ما بصيغة "FOB" فإنه يجب على البائع دفع تكاليف النقل والضرائب بالإضافة إلى تكاليف التأمين، كما أن مصطلح FOB كما رأينا سابقا ينطبق فقط على النقل البحري، وبموجبه يعين البائع مسئولا عن البضائع حتى تكون على متن السفينة. هذا يعني أن المورد يجب أن يكون مسئولا عن تغليف البضائع واختيار شركة النقل والسرقة والخسائر ورسوم التأمين ضد الأضرار، حتى ميناء التسليم

1- عبد المالك هاني ، **دور المصطلحات التجارية الدولية في تنظيم حركة النقل البحري للبضائع (دراسة حالة: واقع ميناء الجزائر العاصمة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2015/2014ص 92.

2- خلخال جوهر، المرجع السابق، ص 558.

الذي يختاره المشتري، إذن فالبائع يصبح مسئولا عن البضائع حتى يتم تحميلها على متن السفينة ويتولى الإجراءات الإدارية الجمركية، ويقوم أيضا بالتعبئة والتغليف واختيار شركة النقل ورسوم التأمين حتى ميناء الهبوط المحدد من قبل المشتري. ثم يأتي دور المشتري ليكون هو المسئول عن نقل وتفريغ البضائع.وبالتالي هذه الإجراءات الجديدة من طرف الحكومة الجزائرية التي تهدف إلى ترشيد الواردات وتقليص فاتورتها قد أرادت المراهنة على أمرين رئيسيين هما: استعمال وسائل النقل البحري الوطنية الجزائرية في نقل البضائع (أولا)، وتأمين البضائع عن طريق شركات التأمين الجزائرية (ثانيا).

أولا- استعمال وسائل النقل البحري الوطنية الجزائرية في نقل البضائع.

كون الحكومة الجزائرية اختارت مصطلح FOB الخاص بالنقل البحري فقط في التعاملات التجارية الدولية، فقد أرادت أن تستفيد من قدرات النقل البحري الوطنية الجزائرية في نقل البضائع، حيث قامت بالفعل على مستوى التجار المستوردين والمصدرين بتوجيههم إلى القيام بذلك. وفقا لمجلة التجارة البحرية تشير المذكرة مؤخرا في 30 سبتمبر 2019 الموجهة إلى مديري البنوك الجزائرية من قبل الرابطة المهنية للمصارف والمؤسسات المالية الجزائرية، إلى أنه يجب أن تتم هذه الواردات عن طريق FOB، ويجب على المستوردين استخدام سعة الشحن الوطنية كأولوية،كما قامت فيما يخص استيراد القمح ومسحوق الحليب بالتوقيع على اتفاقيتين في شهر أوت 2019 بين المجموعة النقل البحري الجزائرية (جاتما) من جهة، والديوان الوطني المختص للحليب، والديوان الوطني المختص للحبوب من جهة أخرى، قصد تعزيز استخدام الأسطول البحري الوطني، وبالتالي الحد من اللجوء إلى وسائل النقل الأجنبية من أجل تقليل نفقات الصرف الأجنبي.[1]

[1]- أحمد مروك، المرجع السابق، ص 231.

ثانيا: استعمال شركات التأمين الجزائرية في تأمين البضائع

بالنسبة للجزائر، ككل التجار المستوردين ملزمين بتأمين بضائعهم مع شركة تأمين معتمدة جزائرية، وذلك وفقا للمادتين 172و 181 من القانون 80-07 المؤرخ في 1980/09/08[1] سواء أكان الاستيراد عن طريق البحر أو الجو، الشيء الملاحظ اليوم مع دخول الإنكوترمز 2020 حيز التطبيق إن فرض استعمال مصطلح FOB في المعاملات التجارية الدولية أصبح إيجابيا خاصة من حيث الاستغناء عن ما يسمى بالطرف الثالث فيما يتعلق بوسائل نقل البضائع، فلآن أصبح بإمكان كل من البائع والمشتري استعمال ما يملكانه من بواخر وطائرات وشاحنات وغيرها من وسائل النقل، والتحدي الذي يواجه التجار الجزائريين المستوردين منهم والمصدرين، وحتى التجارة الإلكترونية بصفة عامة هو مدى قدرة شركات التأمين الجزائرية على التغطية، وهل يمكن التعويل على قدرات النقل البحري الوطنية الجزائرية على وجه الخصوص التي لم تتجاوز مساهمتها في عمليات الاستيراد2.5 بالمئة على المستوى الوطني.[2]

المطلب الثاني

تطبيقات قواعد الإنكوترمز في الجزائر.

تستعمل الجزائر مصطلحين تجارين في تعاملاتها التجارية الدولية، في حالة التصدير يستخدم مصطلح FOB (الفرع الأول)، ومصطلح CIF وCFR يستخدم في حالة في الواردات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: في الصادرات FOB.

إن بعض الدول قد تفرض على المتعاملين في التجارة الخارجية استخدام مصطلحات التجارة الدولية (Incoterms)وهي أن بعض الدول قد تفرض على المتعاملين في

[1] –قانون رقم 80-07، مؤرخ في 9 أوت، 1980، المتعلق بالتأمينات، ج.ر.ج.ج.د.ش العدد 33، المؤرخة في 12 أوت 1980.

2- أحمد مروك، المرجع السابق، ص. ص 231- 232.

التجارة الخارجية استخدام مصطلحات معينة دون أخرى في إطار سياستها التجارية أو لتحقيق أهداف معينة، فمثلا في الجزائر وبهدف تخفيض فاتورة الاستيراد وتقليل تأكل احتياطي الصرف تم فرض إلزامية استخدام المصطلح FOB في عمليات الاستيراد، من خلال إصدار الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية (ABEF) التعليمة رقم 189 الموجهة للمصارف في 30سبتمبر 2019.[1]

يتم تطبيق الإنكوترمز في صادرات النقل البحري للبضائع كما يلي:

- التكاليف مدفوعة حتى ظهر السفينة في ميناء التصدير، أي أن حركة البضائع من الجزائر إلى المستورد الأجنبي تستلزم قيام المصدر الجزائري بالمراحل التالية:

- يتحمل المصدر الجزائري تكاليف التعبئة والتغليف.
- تكاليف نقل البضاعة من المخزن أو المصنع إلى الميناء.
- التلخيص الجمركي على البضائع المصدرة تتحمله الجزائر.
- إضافة إلى تكلفة شحن البضاعة على ظهر السفينة والتي يمكن أن يتحملها المستورد الأجنبي، وذلك حسب ما تنص عليه الفاتورة التجارية وبوليصة الشحن البحري.
- هذا دون تحمل مصاريف أخرى والتي يتحملها المشتري ودون التأمين على البضاعة كذلك.

- أما المستورد الأجنبي فيتكفل بما يلي:

- النقل الأساسي للبضاعة.
- والتأمين عليها وتحمل أخطار فقدانها أو إلحاق الضرر بها.
- ونفقت تفريغ حمولة النقل الأساسي المشحونة في بلد المستورد.[2]

1- نادية لونيس، المرجع السابق، ص 502.

2- يسمينة فتيحة قادي، المرجع السابق، ص 135.

- زد على ذلك تخليص جمركة الاستيراد.
- ومصاريف إرسال البضاعة من مكان الوصول.

– تسديد أجرة حمولة البضاعة عند التصدير ويكون كما يلي:

- عندما ينص العقد التجاري المتعلق بعملية التصدير على تسديد أجرة حمولة البضاعة مسبقا فإن الدفع يتم بالدينار الجزائري من قبل المصدر لدى وكيل السفينة، وفي هذه الحالة يدرج مبلغ أجرة حمولة البضاعة في السعر المفوتر للبضائع، المصدرة ويلزم المصدر الخاضع للقانون الجزائري بترحيل المبلغ وفق نفس شروط ترحيل ناتج البضائع المصدرة، يسجل المبلغ المحصل على هذا النحو في الجانب الدائن من الحساب الانتقالي لمجهز السفينة/ الناقل المعني.
- إذا كانت البضائع المصدرة بأجرة حمولة مدفوعة مسبقا منقولة في البداية من طرف سفينة مجهز وطني ونكون محل عملية مسافنة في ميناء أجنبي فإن أجرة حمولة البضاعة المستحقة لمجهز السفينة الأجنبي الذي قام بنقل السلع من ميناء المسافنة إلى ميناء الوجهة تسدد من طرف وكيل المجهز الوطني وتسجل في الجانب المدين للحساب الانتقالي في الخارج للسفينة التي نقلت البضائع إلى ميناء العبور الدولي.
- يحصل وكيل السفينة الأجنبي أجرة الحمولة المدفوعة عند الوصول للبضائع المصدرة والمنقولة من طرف سفن التجهيز الوطني وتسجل في الحساب الانتقالي لهذه السفن وفق الشروط المحددة في أحكام هذا المرسوم.[1]

وبالتالي؛ المصدر الجزائري وفقا لمصطلح FOB يفي بالتزامه بتسليم البضائع عندما تجتاز حاجز السفينة في ميناء الشحن، وهذا يعني أنها على المشتري أن يتحمل جميع النفقات وأخطار الفقدان أو الضرر الذي يلحق بالبضاعة منذ وضع السلع المصدرة على ظهر السفينة في ميناء الجزائر العاصمة مثلا.

1– عبد المالك هاني، المرجع السابق، ص ص 92– 93.

كما تحدد مسؤولية المصدر فتنتهي مسؤولية المصدر الجزائري عند وضع البضائع على ظهر السفينة في ميناء الشحن، بعد تهيئة البضاعة من تعبئة وتغليف ثم تسديد مصاريف ما قبل إرسال البضاعة والمتمثلة في إيصال البضاعة إلى الميناء إضافة إلى تكاليف ومخطر شحن الحمولة على سطح لسفينة أو داخل عنابرها (مخازن السفينة) في الحالة العادية يتحمل البائع هذه التكاليف والأخطار (تكلفة شحن الحمولة على ظهر السفينة) أما إذا نصت مستندات الصفقة على خلاف ذلك تكون تكاليف الشحن وأخطاره من مسؤولية المستورد الأجنبي، ثم إكمال إجراءات التصدير من طرف البائع، ومن النقطة التي توضع فيها البضائع على ظهر السفينة تحول الالتزامات من المصدر الجزائري إلى المستورد الأجنبي، وبذلك يتحمل المستورد الأجنبي جميع النفقات والأخطار التي قد تلحق بالبضاعة، فيتكفل بتسديد أجرة النقل البحري والتأمين على ذلك ونفقة تفريغ الحمولة زيادة على ذلك مصاريف الجمارك عند الوصول وتكاليف إرسال البضاعة من الوصول إلى مخازن المستورد.[1]

في حالة التصدير من الجزائر، وعبر سفينة نقل البضائع جزائرية سواء بالجنسية أو بالعلم هنا فقد نص المرسوم التنفيذي رقم 365-14 على تسديد أجرة نقل البضاعة المصدرة من الجزائر مسبق بالدينار الجزائري من المصدر إلى وكيل السفينة ليتم تسجيل المبلغ المحصل من النقل البحري للبضاعة.

فتقوم الجزائر في بعض الحالات بعملية النقل البحري سواء بواسطة سفنها أو سفن أجنبية.[2]

1- يسمينة فتيحة قادي ، المرجع السابق، ص 137.

2- جوهر خلخال، المرجع السابق، ص 560.

الفرع الثاني: في الواردات.

تستخدم مصطلحات التجارة الدولية في واردات النقل البحري للبضائع في الحالات التالية:

أولا: تسديد أجرة حمولة البضاعة عند الاستيراد

يكون تسديد أجرة حمولة البضاعة عند الاستيراد كما يلي:

– عندما تسدد أجرة حمولة البضائع المستوردة بحرا من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في الجزائر، بالدينار الجزائري طبقا للتنظيم المعمول به المتعلق بالواردات وكذا بنود العقد التجاري فإن مبلغها لا يدرج في سعر البضاعة المفوترة.

أما عندما تدرج أجرة حمولة البضائع المستوردة فإن تسديدها يتم مسبقا من طرف المورد أو لحسابه.

– تسدد أجرة حمولة البضائع المستوردة عند الوصول من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين غير مقيمين بالجزائر بالدينار الجزائري الناتج عن القيمة المقابلة للعملة لصعبة القابلة للتحويل والمستوردة مسبقا أو عن طريق التسجيل في الجانب المدين للحساب المفتوح بالعملة الصعبة أو في حساب أجنبي بالدينار القابل للتحويل. ويسجل مبلغ أجرة الحمولة المحصل بالدينار الجزائري عند الوصول من طرف وكيل السفينة ويسجل من طرف هذا الأخير في الجانب الدائن للحساب الإنتقالي للسفن المعينة.[1]

قد يتم تطبيق مصطلح CIF أو مصطلح CFR في حالة لاستيراد كما يلي:

1/الواردات (CIF):

التكاليف وأجرة الشحن مدفوعة من طرف المصدر، وتكون حركة البضائع من المصدر الأجنبي إلى الجزائر تستلزم قيام المستورد الجزائري عند وصول البضائع إلى الميناء بالمراحل التالية:

1– أسماء طيبي، أسماء رحيم، المرجع السابق، ص ص 49– 50.

- تفريغ حمولة النقل الأساسي المشحونة.
- تحمل المستورد الجزائري مصاريف جمركة الاستيراد.
- إضافة تكاليف إرسال البضاعة من مكان الوصول أو المخزن، مع العلم أن المستورد الجزائري لا يتحمل تكاليف النقل البحري للبضاعة، وتكاليف التأمين عليها.

في حين المصدر الأجنبي يتكفل بما يلي:

- يتحمل المصدر الأجنبي تكاليف التعبئة والتغليف.
- تكاليف نقل البضاعة من الخزن أو المصنع إلى الميناء.
- التخليص الجمركي على البضائع المصدرة إلى الجزائر أيضا.
- إضافة إلى تكلفة شحن البضاعة على ظهر السفينة والتي يمكن أن يتحملها المستورد الجزائري وذلك حسب ما تنص عليه الفاتورة التجارية وبوليصة الشحن البحري.
- تكاليف النقل البحري للبضاعة كذلك بموجب مصطلح (CIF) يتكفل بها المصدر الأجنبي.
- زيادة على ذلك يقوم المصدر الأجنبي بالتأمين على البضاعة.

2/الواردات (CFR):

التكاليف وأجرة الشحن مدفوعة من طرف المصدر، ونكون حركة البضائع من المصدر الأجنبي إلى الجزائر تستلزم المستورد قيام الجزائري عند وصول البضائع إلى الميناء الجزائري بنفس الالتزامات مصطلح (**CIF**) والاختلاف الوحيد في تكاليف التأمين على البضاعة التي يتحملها المستورد الجزائري دون المصدر الأجنبي الذي يلتزم أيضا بنفس المسؤوليات السابقة في مصطلح (**CIF**)[1].

1- يسمينة فتيحة قادي، المرجع السابق، ص. ص 138، 139.

الشكل التالي يبين لنا استخدام مصطلحات التجارة الدولية (Incoterms) في التجارة الخارجية الجزائرية لشهر جانفي 2020.[1]

INCOTERMS	في التصدير	في الاستيراد	المجموع
FOB	513	13186	13699
CFR	758	9315	10073
CIF	13	08	21
DAF	48	83	131
DES	-	4	4
المجموع	23928	22596	1332

خلاصة

تعتبر قواعد الإنكوترمز مجموعة من القواعد العامة المعروفة لدى كافة المتعاملين في مجال التجارة الدولية،قسمت المجموعة الأولى لمصطلحات التجارة الدولية حسب واسطة النقل للبائع وتضمنت المصطلحات التالية EXW، FCA ،CPT، CIP، DAP ، DPU ،DDP.أما المجموعة الثانية وهي تشمل قواعد تصلح فقط للنقل البحري والنقل عبر الممرات الداخلية، وهي تضم أربعة من القواعد هي: CIF CFR FOB FAS.

بحلول العام 2020 استحدثت بالنسبة لقواعد الإنكوترمز، حيث تغيرت بعض الشيء في مضمونها ذلك من خلال إضافة بعض المصطلحات لتواكب التطورات، حيث تتمثل أول تعديل في إضافة غرفة التجارة الدولية الكتيب الرسمي لغرفة التجارة الدولية، إعادة ترتيب الالتزامات المبادلة من أجل لتسليط الضوء على النقاط الأساسية المتعلقة بالتسليم وتحويل المخاطر. إعادة توزيع لجميع التكاليف بين البائع والمشتري، إضافة متطلبات الأمان في التزامات النقل وتقاسم التكاليف بين البائع والمشتري. واستبدال في بعض المصطلحات منها استبدال المصطلح DAT بالمصطلح DPU " التسليم في مكان التفريغ"، إثراء المصطلح FCA بخيار بوليصة الشحن، و شروط التأمين تعزيز تأمين النقل بالنسبة للمصطلح CIP، أما بالنسبة للمصطلح EXW احتفظت به غرفة التجارة الدولية،

1- نادية لونيس، المرجع السابق، ص 502.

لكن باقتصار استخدامه في المعاملات المحلية دون الدولية، ومع إمكانية استخدام وسائل النقل الشخصية بالنسبة للمصطلحاتFCA، DAP، DPU، DDP .

عملت الجزائر على الانسجام مع تطورات الحاصلة في ظل الاقتصاد العالمي التي مست التجارة الدولية خاصة، فاحتوت ضمن قوانينها وتنظيماتها نظام 07-01 نص على استخدام الجزائر لمصطلحات التجارة الدولية، اعترف بها أيضا يظهر من تنظيمه لقواعد الإنكوترمز ضمن مراسيم وأوامر و ذكر أحد المصطلحات ضمن مواده، ونجد أن الجزائر تستعمل مصطلحين تجارين في تعاملاتها التجارية الدولية، في حالة التصدير يستخدم مصطلح FOB ، ومصطلح CIF وCFR يستخدم في حالة في الواردات.

الخاتمة

مما سبق يمكن القول أن قواعد الإنكوترمز هي مجموعة من المصطلحات تعمل على تنظيم التجارة الدولية وتسهيل التعامل بها، تساهم في توضيح معنى شروط التجارة الدولية، كما أنها تحدد التزامات كل من البائع والمشتري.

وكون هذه القواعد تعد غير ملزمة في مجال البيوع التجارية الدولية، إلا أنها تستمد الزاميتها من إرادة الأطراف المتعاقدة غير أنها استطاعت أن تحظى بالقبول الدولي حيث أصبحت يوما بعد يوم جزءا رئيسيا من التعاملات التجارية.

وقد عدلت غرفة التجارة الدولية قواعد الإنكوترمز أكثر من مرة وذلك مواكبة للتطورات التي مست النقل والتجارة الدولية حيث كان أخر تعديل سنة 2020، صدر أواخر 2019 وتوج بالتنفيذ مع بداية جانفي 2020.

تمثلت تعديلات هذا الإصدار كالتالي:

استبدال مصطلح DAT بالمصطلح " DPU التسليم في مكان التفريغ " ، إثراء مصطلح FAS ببوليصة الشحن، وغيرها من التعديلات.

أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة نذكر:

– تحدد قواعد الإنكوترمز التزامات كل من البائع والمشتري، وكذا المصدر والمستورد على حد سواء، مما يسهل على الطرفين المعاملات وتوضح العلاقات فيما بينهما.

– تقوم غرفة التجارة الدولية بإضفاء تعديلات كل عشر سنوات تقريبا وتكون مدروسة بدقة، فالغرض منها تفسير الغموض وتفادي النزاعات بين مختلف الأنظمة الدولية.

وقد نجحت هذه المصطلحات في ضبط المبادلات التجارية خاصة وان الإصدار الأخير محل الدراسة إضافة مجموعة من التعديلات التي لم تكن موجودة في الإصدارات السابقة كاستبدال مصطلح DAT بالمصطلح " DPU التسليم في مكان التفريغ " ، إثراء مصطلح FAS ببوليصة الشحن، وغيرها من التعديلات

إشارة إلى موقف المشرع الجزائري حيث اعترف بمصطلحات التجارة الدولية ونظمها من خلال النظام 07-01.

- تستخدم الجزائر مصطلحات التجارة الدولية التي تتماشى مع نظامها خاصة في مجال النقل البحري. ففي الجزائر تكون الصادرات بواسطة مصطلح FOB، أما في حالة الواردات فيستعمل المصطلحCIF " التكاليف والتأمين وأجرة الشحن مدفوعة من طرف المصدر الأجنبي" ومصطلحCFR لا يتحمل المصدر الأجنبي التأمين، و CIF يستخدم أكثر من CFR عند الاستيراد في تجارة الجزائر الخارجية.

الاقتراحات:

حتى تتحسن المبادلات التجارية الدولية نقترح مايلي:

بالنسبة للجزائر توسيع مجال استعمال هذه القواعد بما يخدم الاقتصاد الوطني.

وجوب توسيع مجال التجارة الدولية بحيث لا ترتكز على النقل البحري فقط.

مع ضرورة تنظيم هذه الاستخدامات من طرف المشرع الجزائري وذلك من خلال سن قوانين تتماشى مع هذا التوسع.

توزيع العمل بمصطلحات التجارة الدولية لمواكبة التطورات في مجال اللوجيستيات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: النصوص القانونية.

1-النظام رقم 07-01 مؤرخ في 15 محرم عام 1428 الموافق ل 3 فبراير سنة 2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد 31، الصادرة بتاريخ 25 ربيع الثاني عام 1428 13 مايو 2007.

2-المرسوم التنفيذي رقم 07-191، المؤرخ في 02 جمادي الثانية 1428 الموافق ل 17 يونيو 2007.، المتعلق بتحديد كيفيات و إجراءات ضبط السعر المرجعي للغاز الطبيعي الموجه للتصدير، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد41، الصادرة بتاريخ 05 جمادى الثانية 1428، الموافق ل20يونيو 2007.

3- المرسوم التنفيذي رقم 11-108 ، المؤرخ في 06 مارس 2011، المتعلق بتحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك وذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد 15، الصادر في 09 مارس 2011.

3-المرسوم التنفيذي رقم 10-89، المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1431 الموافق ل10 مارس سنة 2010، المتعلق بتحديد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر ، ج.ر رقم 17 المؤرخة في 14 مارس 2010.

4- قانون رقم 80-07، مؤرخ في 9 أوت، 1980، المتعلق بالتأمينات، ج.ر.ج.ج.د.ش العدد 33، المؤرخة في 12 أوت 1980.

ثانيا: المراجع:

1-المجلات:

1- مروك أحمد، مستجدات قواعد الإنكوترمز (نسخة 2020) وتطبيقاتها في القانون الجزائري، حوليات جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، المجلد 36، العدد 03، سبتمبر2022.

2- بن قايد علي محمد لمين،"الإنكوترمز: الية التعامل في البيوع الدولية"، مجلة السياسة العالمية، جامعة بومرداس، المجلد (5) العدد (3)، ديسمبر2021

3- توام زاهية، سعاد رزاي، مصطلحات التجارة الدولية " الإنكوترمز". قراءة في إصدار 2020، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر،المجلد 04، العدد 01، جوان 2021

4- خلخال جوهر، "قواعد الإنكوترمز وتطبيقاتها على النقل البحري للبضائع في الجزائر"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، العدد11، سبتمبر 2018.

5- جيلالي سميرة، كحلولة محمد، "تطورات قواعد INCOTERMS 2010 مواكبة لمستحدثات النقل، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الحادي عشر سبتمبر 2018، 2018/06/13.

6- لشطر ليلى، مصطلحات التجارة الدولية (Incoterms): عنصر أساسي في عقد التجارة الدولية، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد السادس، جوان 2018، تيزي وزو، الجزائر، 21-06-2018.

7- لونيس نادية، قراءة في إصدار 2020 لمصطلحات التجارة الدولية – توزيع تكاليف الخطر ومخاطر الصفقات بين المصدر والمستورد-، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، جامعة الجزائر 03، المجلد 11، العدد01، 2022.

2-الرسائل والمذكرات الجامعية:

2-1-أطروحات الدكتوراه:

1-فريدة بن عثمان، النظام القانوني، للصيغ التجارية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2017/2016.

2-منال قاسي، فعالية قواعد الإنكوترمز 2010 في تنظيم عقود البيع الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص القانون الدولي العام والخاص ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 1، 2018/2017.

2-2-رسالة الماجستير:

1- بوشنتوف الهاشمي، **مكانة عقد النقل البحري في الإنكوترمز والاعتماد المستندي،** رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون البحري والأنشطة المينائية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2013/10/09

2- مختار رزايقية، التزامات عقد البيع الدولي للبضائع وفقا لاتفاقية فيينا لسنة 1980، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والإدارية- فرع العقود والمسؤولية-، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011/2010.

2-3- مذكرة الماستر:

1- طيبي سليمة، رحيم أسماء، **دراسة تحليلية لواقع استخدام شروط التجارة الدولية نسخة (2020) في الجزائر،** مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة: العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون -تيارت- ، 2022/2021

2- قادي فتيحة يسمينة، **ماهية مصطلحات التجارة الدولية ودورها في تنظيم النقل الدولي، دراسة حالة الميناء الجزائر العاصمة**، مشروع مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص لوجستيك والنقل الدولي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017/ 2018

3- هاني عبد المالك، **دور المصطلحات التجارية الدولية في تنظيم حركة النقل البحري للبضائع دراسة حالة: واقع ميناء الجزائر العاصمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، 2015/2014.

3-المواقع الإلكترونية

1- خالد حجاج، المصطلحات التجارية الدولية – الأنكوترمز
2020، https://masrafeyoun./ ، 2023/5/8، الساعة 09:45.2

2- الموقع الإلكتروني https://m.macmap.org/ar/resources/incoterms، 2023/06/15، الساعة 15:36.

4-البحوث الجامعية:

1- حاج الشيخ عيشة، لكروت مريم، مصطلحات التجارة الخارجية، قسم العلوم الاقتصادية ،ملخص بحث ، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019.

2- شيحي محمد الأمين، تفسير مصطلحات التجارة الدولية INCOTERMS، كلية الحقوق، مخبر القانون البحري والنقل، الدرجة العلمية السنة الثانية دكتوراه، ب د ت ن.

الفهرس

فهرس

العنوان	الصفحة
إهداء	
مقدمة	6-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لقواعد الإنكوترمز	
المبحث الأول: ماهية قواعد الإنكوترمز	9
المطلب الأول: تعريف قواعد الإنكوترمز	9
الفرع الأول: تعريف قواعد الإنكوترمز وأهميتها في تنظيم التجارة الدولية.....	9
أولا: تعريف قواعد الإنكوترمز.....	9
ثانيا: أهمية قواعد لإنكوترمز.....	12
الفرع الثاني: خصائص وشروط تنظيم قواعد الإنكوترمز.....	13
أولا: خصائص قواعد لإنكوترمز.....	14
ثانيا: شروط تنظيم قواعد الإنكوترمز.....	16
المطلب الثاني: تطور قواعد الإنكوترمز.....	19
الفرع الأول: قواعد الإنكوترمز قبل إصدار 2000.....	19
الفرع الثاني: قواعد الإنكوترمز بعد إصدار 2000.....	22
في حالة القاعدة DAT.....	23
في حالة القاعدةDAP.....	23
المبحث الثاني: أساسيات حول قواعد الإنكوترمز.....	25
الفرع الأول : عناصر مصطلحات التجارة الدولية.....	25
التسليم.....	25
المستندات.....	25
المخاطر.....	25
التكاليف.....	25
الفرع الثاني: وظائف الإنكوترمز.....	26
أولا: الوظائف الرئيسية لمصطلحات التجارة الدولية.....	26
ثانيا: الوظائف الثانوية لمصطلحات التجارة الدولية.....	26

المطلب الثاني: أنواع قواعد الإنكوترمز إصدار 2020.....	27
الفرع الأول: المصطلحات المطبقة على كافة أنواع النقل.....	28
أولا: المصطلحات المطبقة على كافة أنواع النقل.....	28
ثانيا: مصطلحات النقل متعددة الوسائط.....	29
الفرع الثاني: المصطلحات المطبقة على النقل البحري والنهري.....	31
1- قاعدة CFR.....	31
2-قاعدةCIF.....	31
3-قاعدةFAS.....	32
4- قاعدةFOB	33
خلاصة الفصل الأول.....	35
الفصل الثاني: الإطار التشريعي لقواعد الإنكوترمز 2020	
المبحث الأول: تنظيم مصطلحات التجارة الدولية 2020.....	38
المطلب الأول: ضبط مصطلحات التجارة الدولية.....	38
الفرع الأول: المجموعة الأولى لمصطلحات التجارة الدولية.....	39
مصطلح EXW.....	39
مصطلح FCA.....	41
مصطلح CPT.....	42
مصطلح CIP.....	43
مصطلح DAP.....	44
مصطلح DDP.....	45
الفرع الثاني: المجموعة الثانية لمصطلحات التجارة الدولية.....	47
مصطلح FAS.....	47
مصطلح FOB.....	48
مصطلح CFR.....	49
مصطلح CIF.....	50
المطلب الثاني: أهم التعديلات التي ميزت إصدار 2020.....	51
الفرع الأول: المصطلحات المستبدلة في إصدار 2020.....	51

الفرع الثاني: التغيرات التي أضافها تعديل 2020.....	53
المبحث الثاني: تطبيق قواعد الإنكوترمز في الجزائر.....	56
المطلب الأول: موقف المشرع الجزائري من قواعد الإنكوترمز.....	56
الفرع الأول: اعتراف القانون الجزائري بقواعد الإنكوترمز.....	56
الفرع الثاني: صيغ الإنكوترمز المستعملة في الجزائر.....	58
أولا- استعمال وسائل النقل البحري الوطنية الجزائرية في نقل البضائع.....	60
ثانيا: استعمال شركات التأمين الجزائرية في تأمين البضائع.....	60
المطلب الثاني: تطبيقات قواعد الإنكوترمز في الجزائر.....	61
الفرع الأول: في الصادرات	61
الفرع الثاني: في الواردات.....	64
الخاتمة.....	70
قائمة المصادر والمراجع.....	73
فهرس المحتويات.....	76
الملخص.....	

الملخص

تعتبر قواعد الإنكوترمز "مصطلحات التجارة الدولية" مجموعة من مصطلحات أصدراها غرفة التجارة الدولية بباريس، يتم العمل بها عند إبرام عقود بصيغة دولية، فتترتب عنها التزامات في ذمة كل من البائع والمشتري عند تسليم البضاعة و يتخلف عنها أيضا تحمل التكاليف والمخاطر.

وجدت عدة تعاريف لقواعد الإنكوترمز، وذلك نظرا لاختلاف الدول التي تعمل بها واختلاف أزمنة العمل بها أيضا فلقد مرت هذه المصطلحات بعدة تعديلات منذ إصدارها سنة 1936، فالهدف من دراسة هذا الموضوع هو الإلمام بمختلف التعديلات التي مرت بها قواعد الإنكوترمز وتحديد المصطلحات التي يستعملها المشرع الجزائري.

وقد أقرالمشرع الجزائري بضرورة العمل ببعض هذه المصطلحات في نصوصه القانونية وفق النظام 07-01 وعمل بها كما استعمل مصطلحاتها ضمن قوانينه.

الكلمات المفتاحية: قواعد الإنكوترمز، قواعد الإنكوترمز 2020.

Résumé

Les règles Incoterms "termes du commerce international" sont un ensemble de termes émis par la Chambre de commerce internationale de Paris, qui sont appliqués lors de la conclusion de contrats au format international, entraînant des obligations dues à la fois par le vendeur et l'acheteur lors de la livraison des marchandises et ne supporte pas non plus les coûts et les risques.

J'ai trouvé plusieurs définitions des règles Incoterms, en raison des différents pays dans lesquels elle opère et des différents temps de travail dans ceux-ci également. Ces termes ont subi plusieurs modifications depuis leur promulgation en 1936.

Le législateur algérien a reconnu la nécessité de travailler avec certains de ces termes dans ses textes juridiques conformément au règlement 07-01 et il les a appliqués et utilisés dans ses lois.

Mots clés : Règles Incoterms, Règles Incoterms 2020 .